* * *

واقع القوى العاملة ومستقبلها في الضفة الغربية

د. جهاد محمد أبو طويلة

مقدمة :

إن قوة العمل هي الدعامة الأساسية لتحقيق متطلبات وأهداف التنمية الشاملة باتجاه الاستقلال والتخلص من التبعية الاحتلالية، ولعنصر قوة العمل أهمية كبيرة ودور مهم في هذه المرحلة التي تشهد تحولات سياسية وديمقراطية واقتصادية واجتماعية في المنطقة، لذا يجب التركيز على قوة العمل كأحد أركان التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الأرض ورأس المال والإدارة والتنظيم.

وتشمل قوة العمل جميع الأفراد الذين يعملون فعلاً من عمال ومستخدمين وموظفين وأرباب الحرف، والذين لا يعملون ولكنهم قادرين على العمل ويبحثون عنه، والذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشر والخامسة والستين عاماً، أي أنها تضم قوة العمل النظرية .

منطقة البحث وحدودها :

أصبحت الضفة الغربية بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل في العام 1991 مدريد – أسلو، إحدى مناطق الأرض الفلسطينية ويحدها في الشمال سهل مرج بن عامر وبيسان، ومن الجنوب بئر السبع والنقب، ومن الشرق البحر الميت ونهر الأردن ومن الغرب الساحل الفلسطيني، أنظر الخريطة شكل رقم (1).

وتمتد من دائرة عرض 4 ً 20 ً 32ٌ إلى 2 ً22 ً 32ٌ شمال خط الاستواء ، وبين خطي طول 2 ً 52 ً34ٌ ، 15 ً 24 ً 35ٌ شرق جرينتش، وعلى ضوء ذلك فهي تمتد لمسافة 130 كم من الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق بمسافة 50 كم.[1]

---

* أستاذ التخطيط الإقليمي والتنمية المشارك، قسم الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر – غزة.

(1) ثم احتساب الأطوال من خريطة مقياس رسم 1: 100000، وبالاعتماد على الأطلس الفني : 1997 الجزء الأول، محافظات غزة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، غزة، ص 137 .

وتبلغ مساحتها الإجمالية 5655 كم^2 وتشكل بذلك 94% من مساحة الأراضي الفلسطينية (6020 كم^2)، كما تشكل 21.6% من مساحة فلسطين التاريخية، وقد تجاوز عدد سكانها 2.3 مليون نسمة يمثلون 63% من سكان الأراضي الفلسطينية، وتجاوزت الكثافة العامة 400 نسمة/كم^2.

وتضم الضفة تسع محافظات ومنطقتين وذلك حسب التقسيم الإداري لوزارة الحكم المحلي الفلسطينية، وهي نابلس، وجنين، وطولكرم، وقلقيلية، ورام الله والبيرة، والقدس، وأريحا، وبيت لحم، والجليل، ومنطقتا سلفيت وطوباس (خريطة 1).

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحليل واقع القوى العاملة وآفاقها المستقبلية ، خلال السنوات العشرة القادمة، وذلك من أجل وضع البرامج والسياسات لتطوير القوى العاملة بالضفة الغربية، واستيعاب البطالة، بالإضافة إلى الأيدي العاملة التي يستغني عنها سوق العمل الإسرائيلي، وبالتالي الاستفادة منها بنهوض الاقتصاد الفلسطيني، ولتحقيق هذه الأهداف ستتم دراسة وتحليل الواقع الديموغرافي في الضفة الغربية، وخصائص القوى العاملة بمركباتها الثلاثة، العمالة التامة والمحدودة، والبطالة، إضافة إلى خصائص الأفراد خارج القوى العاملة، كما سيتم تقدير فرص العمل المطلوب توفيرها حتى العام 2015.

أهمية البحث :

تنبع قيمة هذا البحث من أهمية الموضوع الذي نتناوله، في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالضفة الغربية، إذ أن العمالة لها دور بارز في الحياة الاقتصادية والسياسية، وقد برز هذا الدور بشكل أكثر وضوحاً في سنوات انتفاضة الأقصى عام2000 وما تلاها.

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في تناول المشكلات المختلفة التي تعانيها القوى العاملة في الضفة الغربية والتي أهمها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة، وضيق سوق العمل الفلسطيني، إضافة إلى انتقال جزء من العاملين للعمل في إسرائيل، والهجرة إلى الأردن والدول الخليجية، مما جعل القوى العاملة تقع تحت تأثير المؤثرات والمتغيرات الداخلية والخارجية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. ومن هنا فإن الضفة الغربية بحاجة إلى دراسات عدة تتناول العمالة من جوانب متعددة، وتأتي هذه الدراسة كواحدة من تلك الدراسات.

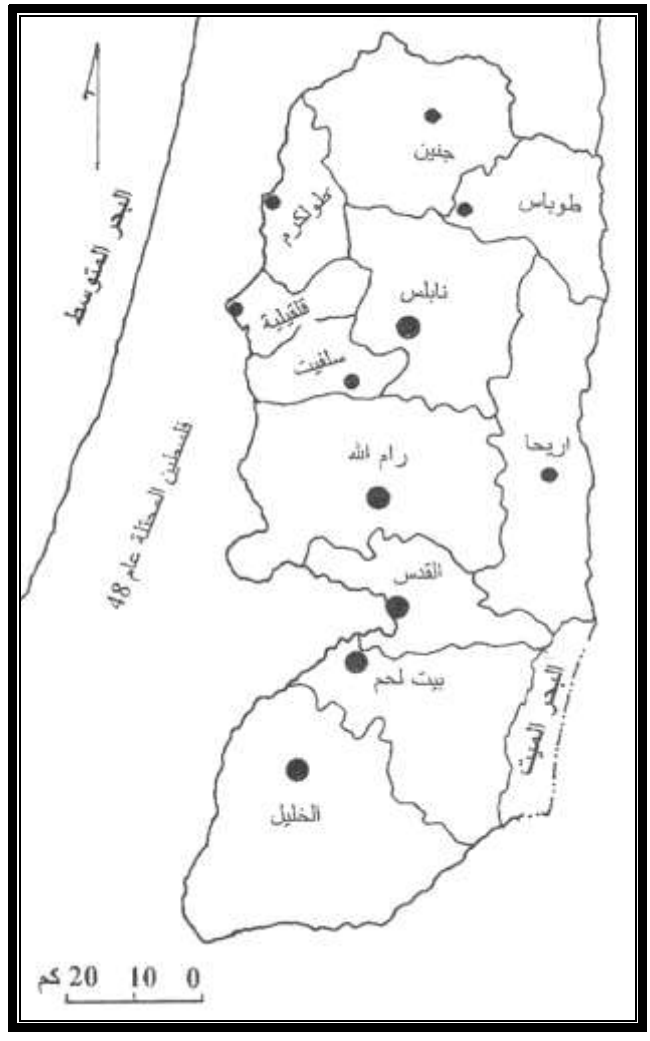

خريطة (1) : التقسيم الإداري لوزارة الحكم المحلي الفلسطينية.

منهجية البحث وأسلوبه :

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والاستنتاجي لتحليل التوزيع الجغرافي للقوى العاملة، كما استخدم الباحث عدة أساليب كمية لاستخلاص بعض النتائج وتمثيلها على الخرائط والرسوم البيانية، وقد تناول الباحث في إطار هذه الدراسة عدة نقاط وهي على النحو التالي:

- السكان وخصائصهم الديموغرافية.
- القوى البشرية والقوى العاملة خلال الفترة من 2000– 2004.
- معدلات المشاركة الفعلية.
- قوة العمل حسب فئات العمر والنوع، ومكان العمل.

- القوة العاملة حسب النشاط الاقتصادي.
- القوة العاملة حسب الحالة العملية والحالة التعليمية.
- البطالة وأحجامها وأسبابها.
- الأفراد خارج القوى العاملة وأسباب ذلك.

السكان وخصائصهم الديموغرافية :

تتمثل أهمية استعراض المؤشرات الديموغرافية المتمثلة في عدد السكان ومعدلات النمو والخصوبة وحجم الأسرة والتركيب العمري والنوعي للسكان، وتوقعات الحياة عند الميلاد، في أن هذه المؤشرات لها تأثير كبير على عرض العمل و القوى العاملة وآفاقها المستقبلية في الضفة الغربية ، وسيعتمد الباحث في هذه الدراسة بشكل رئيس على البيانات التي وفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبالنظر إلى الجدول رقم (1) يتضح التزايد السكاني المستمر، إذا ارتفع من 1.9 مليون نسمة في عام 1999 إلى أكثر من 2.3 مليون نسمة في عام 2004.

أما معدل النمو السكاني، فيلاحظ ارتفاعه الكبير في الفترة 1993 –1999 إذ ارتفع من 3.95% عام 1993 إلى 5.14% عام 1999[1]، وهذا يعود بالضرورة إلى اتفاقية السلام وقدوم السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعودة الكثير من الفلسطينيين مع عائلاتهم والذي قدر بنحو 45 ألف فلسطيني عادوا إلى الضفة الغربية مع بداية عام 1994[2].

أخذ معدل النمو فى الانخفاض بانتفاضة الأقصى من عام (2000–2004) حيث هبط المعدل من 1.4% عام 2000 إلى 3.7% عام 2001 والى 3.4% عام 2002 ثم إلى 3.3% عام 2003 والى 3.25 عام 2004، ومع ذلك يبقى المعدل مرتفعا عن مستوى الضفة والمحافظات مقارنة بالمناطق المجاورة إذا بلغ المعدل في إسرائيل 2% وعند العرب الفلسطينيين

---

(1) مركز الإحصاء الفلسطيني (1994)، ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، سلسلة تقارير الوضع الراهن، رقم (1) رام الله، فلسطين ص 216–218.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني خلال / انتفاضة الأقصى، رام الله، فلسطين، ص 38.

داخل إسرائيل 2.6%[1]، ومرتفعا جدا مقارنة بالمعدل العالمي (1.6%)، كما يعد مرتفعا بالمقارنة مع بعض الدول العربية فهو في البحرين2.8 % ومصر 2% ولبنان 2.1%، ويماثل بعض الدول العربية مثل الأردن 3.3% وعمان 3.8% وليبيا 3.6% واليمن 3.6%.[2]

وعلى صعيد المحافظات نجد أن المعدل يتراوح فيما بين 2.3% في القدس ونحو 3.7% في قلقيلية ورام الله والبيرة، وعلى العموم سجلت محافظات بيت لحم وسلفيت وطوباس والخليل وبيت لحم ورام الله والبيرة وقلقيلية معدلات أعلى من المعدل العام للضفة الغربية في حين سجلت محافظات جنين وطولكرم ونابلس معدلاً أقل من معدل الضفة الغربية.

جدول (1) : تطور عدد السكان في محافظات الضفة الغربية في الفترة (1999–2004).

المحافظة / المنطقة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	معدل النمو 99–2004
جنين	207789	216075	22490	231601	239143	246685	3.1
طوباس	37641	39230	40772	42230	43696	45168	3.3
طولكرم	137349	142831	148116	153052	158004	162936	3.1
قلقيلية	74588	78011	81353	84528	87735	90960	3.7
سلفيت	49981	52125	54203	56168	58146	60132	3.4
نابلس	267588	278252	288534	298134	307737	317331	3.1
رام الله البيرة	221385	231636	241683	251247	260922	270678	3.7
القدس	342677	354333	364367	372656	381098	389663	2.3
أريحا والأغوار	33841	35344	36800	38172	39544	40909	3.5
بيت لحم	141154	147086	152848	15280	163729	169190	3.3
الخليل	418185	447209	454493	471606	489005	506641	3.5
المجموع	1932188	2011457	2078259	2157674	2228759	2300293	3.17
الأراضي الفلسطينية	3019158	3149447	3275389	3394046	3514868	3637529	3.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، كتاب فلسطين والإحصائي السنوي رقم (6) رام الله، فلسطين، ص 237 (المعدل من حساب الباحث).

---

(1) أرثون سوفير (2001)، إسرائيل ديموغرافيا 2000–2020 مخاطر واحتمالات، ترجمة محمد حمزة غانم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله فلسطين، من 32.

(2) نعيم الظاهر، جغرافية الوطن العربي، عمان، الأردن، ص 184.

أما فيما يتعلق بتوزيع السكان حسب العمر، فانه يتضح من الجدول (2) انخفاض عدد السكان مع تقدم العمر، إذ أن أكبر عدد سكان يقع في الفئة العمرية من صفر–4 ثم يأخذ عددهم فى التناقص في كل فئة لاحقة، وذلك في جميع السنوات، كما يلاحظ أيضا أن الفئة العمرية ما بين صفر–4 تصل نسبة السكان بها 16.9% من جملة سكان الضفة الغربية عام 2004، وعلى العموم يتسم سكان الضفة بأنهم مجتمع سكاني فتي، إذ يبلغ فيه نسبة السكان دون 15 سنة 44.4% وهي نسبة مرتفعة جدا، إذا ما قورنت بالمعدل العالمي (30% عام 2002)، كما تعد مرتفعة بالمقارنة مع بعض الدول ففي إسرائيل بلغت 28% عام 2002، وبريطانيا 19%، والنرويج 20%، إلا أنها تماثل نسبة بعض الدول العربية المجاورة مثل الأردن 40%، وهي أعلى من مصر (36% وتونس 30% واقل من اليمن 48% والعراق 37%)[1].

أما في الفئة العمرية مابين 15–64 سنة فقد بلغت نسبة السكان 52.3% وهي منخفضة قياسا مع بعض الدول العربية مثل مصر (60%) وتونس (64%) وكذلك بعض الدول غير

العربية مثل إسرائيل (64%) وبريطانيا (65%) وحتى على المستوى العالمي اذ بلغت 63%، أما في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر فقد بلغت نحو 3.3%[2] وهي نسبة محدودة مقارنة بالمعدل العالمي (7%) وكذلك بعض الدول مثل إسرائيل (16%) وبريطانيا (16.5%) والنرويج (15%) ولكنها تتماثل مع بعض الدول العربية وتقترب من بعضها كما هو الحال في الأردن (5%) واليمن(3%) ومصر (4%) والواحة (3%).

أما على صعيد توزيع السكان حسب الجنس ، فان نسبة الذكور تقترب من نسبة الإناث في معظم الفئات العمرية (جدول رقم 2)، إذ بلغت نسبة الذكور نحو 50.7% والإناث 49.3% من جملة سكان الضفة الغربية عام 2004 ،أما نسبة الجنس (عدد الذكور لكل مائة من بين الإناث) فإنها تتراوح ما بين 102 إلى 103 خلال السنوات ما بين 1997 –2004 وهي بذلك أعلى من نسبة الجنس بالعالم التي بلغت 101 وقريبة من نفس النسبة في بعض الدول الأخرى في أسيا التي بلغت 105 وهي أيضا مرتفعة إذا ما قورنت بكل من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية.[3]

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (4) رام الله، فلسطين، ص 173-176.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (6) رام الله، فلسطين، ص 238.

(3) نفس المصدر، ص 228.

جدول (2) : عدد ونسبة السكان حسب الفئات العمرية والنوع في الضفة الغربية عام 2004.

الفئات العمرية	ذكور		إناث		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
4-0	198147	17	190495	16.8	388642	16.9
5-9	176114	15.1	169035	14.9	345149	15
14-10	146833	12.6	141830	12.5	288663	12.5
19-15	121919	10.5	116708	10.4	238627	10.4
24-20	103573	8.9	97976	8.6	201549	8.8
29-25	89542	7.7	85561	7.5	175103	7.6
34-30	78182	6.7	74783	6.7	152965	6.6
39-35	65060	5.6	61739	5.4	126799	5.5
44-40	53017	4.5	50041	4.4	103058	4.5

3.3	75109	3.2	36662	3.3	38447	49-45
2.3	51934	2.3	25754	2.2	26180	54-50
1.8	41244	1.9	21787	1.7	19457	59-55
1.5	33529	1.6	18484	1.3	15045	64-60
1.2	28322	1.4	16060	1.1	12262	69-65
1	22284	1.1	12771	0.8	9513	74-70
0.6	14722	0.7	8399	0.5	6323	79-75
0.5	12594	0.6	6904	0.5	5690	80 فأكثر
100	2300293	100	1134989	100	1165304	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، الإسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (6)، المصدر السابق، ص 238 .

معدل الخصوبة :

تشير البيانات المتوفرة إلى أن معدل الخصوبة في الضفة الغربية كان في المتوسط 5.82 مولوداً لكل امرأة في سن الحمل عام 1993 [1] ثم هبط إلى 5.5 مولوداً عام 1995[2] والى 5.1 عام 2000[3] والى 4.1 مولودا لكل امرأة في العام 2004، وتعتبر هذه النسب مرتفعة مقارنة ببعض الدول مثل إسرائيل 2.9 وبريطانيا (1.6) والنرويج (1.8) والمعدل العالمي (2.8)، وحتى بعض الدول العربية المجاورة مثل الأردن (3.6) ومصر (3.5).[4]

معدل الوفيات :

أما على صعيد الوفيات، فتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدل الوفيات الخام كان في حدود 7.28 في آلاف على 1993 هبط إلى 5.31 عام 2000 ثم إلى 2.5 عام 2003 ونحو 2.34 عام 2004[5] وهو معدل مرتفع إذا ما قورن بالمعدل في إسرائيل (2.9) عام 1993 ونحو 6% في عام 2004 وفي بريطانيا والنرويج 10% لكل منهما على حده، ويقترب من معدل بعض الدول العربية مثل الأردن (5%)، وتونس (6%) في حين يهبط عن ذلك في بعض الدول مثل اليمن (11%) ومصر (7%) والعراق (10%)[6].

أما على صعيد معدلات الوفيات في المحافظات، فنجد أن هناك تفاوتاً فيما بينها، ففي الوقت الذي سجلت محافظة القدس أدنى معدل (0.54) في الألف عام 2004 نجد أن محافظة طولكرم سجلت أعلى معدل بلغ 3.66 في الألف، على مستوى الضفة الغربية ثم تلي ذلك محافظة نابلس

(3.27) وجنين (3.2) ورام الله (2.4) والخليل (2.18)، سلفيت (2.46) وطوباس (2.7) وقلقيلية (2.7) وأريحا 2.8 وبيت لحم (2.98).[7]

---

(1) مركز الإحصاء الفلسطيني (1994)، ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم (1) ، رام الله ، الضفة الغربية ص 206-208 .

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000)، كتاب فلسطين الإحصائي 1999 رام الله، فلسطين، ص 140.

(3) نفس المصدر : 2003 رقم 241 ص 200.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، نفس المصدر السابق ص 173-176.

(5) نفس المرجع السابق 2005 ص 216- 262.

(6) نفس المصدر ، ص 173.

(7) نفس المصدر، ص 176.

معدل الزيادة الطبيعية :

تشير البيانات المتوفرة إلى أن معدل الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية قد اتجه نحو الهبوط التدريجي من 3.6% عام 1997 إلى 3.5% عام 1999 وإلى 3.5% عام 2000 وإلى 3.3% عام 2002 وإلى 3.1% عام 2004 وهو أقل من معدل قطاع غزة البالغ 3.9% وكذلك أقل من معدل الأراضي الفلسطينية 3.9% عام 2004.[1]

حجم الأسرة :

تشير البيانات المتوفرة إلى أن هناك حجم الأسرة ارتفع من 5.94 فرداً عام 1997 الى 6.1 فرد عام 2000 ثم هبط إلى 5.5 فرد عام 2004[2]، وأن أعلي نسبة من الأسر هي التي حجمها 7 أفراد فأكثر، إذ تصل نسبتها إلى 40.8% عام 1997 ، وبلغت نحو 43.3 عام 2002 ثم انخفضت إلى 33.8 % عام 2004[3]، بينما أقل نسبة في الأسر هي نسبة الأسر التي حجمها فرد واحد فقط إذ بلغت نحو 3.6% عام 1997 ارتفعت إلى 4.2% في عام 2002 والى 5% عام 2004. كما يلاحظ أن نسبة الأسر التي يتراوح حجمها ما بين 2-6 أفراد تصل إلى نحو 55.6% عام 1997 وإلى نحو 52.6% عام 2002.[4]

وبشكل عام، يلاحظ أن حجم الأسرة في الضفة الغربية يعد مرتفعا إذا ما قورن بحجم الأسرة في دول أخرى مثل إسرائيل التي تبلغ نسبة الأسر التي حجمها 7 أفراد فأكثر نحو 3.4%.

توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة :

يعد مؤشر توقع البقاء عل قيد الحياة من المؤشرات الديموغرافية الهامة، إذ أنه يشكل انعكاسا لمدى تطور الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية.[5]

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، مصدر السابق ص 240 .

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000)، مصدر سابق ذكره ص 146.

(3) نفس المصدر (2003)، ص 202.

(4) نفس المصدر (2005)، ص 205 .

(5) محمد خليفة (1998)، القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية الواقع والمستقبل، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين خلال الفترة 11-13 1998/5 المجلد الأول، وزارة العمل، رام الله، فلسطين مايو، 1998 ص56.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن توقع البقاء على قيد الحياة يسير باتجاه التحسن وأن كان بصورة بطيئة ، إذ ارتفع من 71.3 في العام 1999 على مستوى الضفة الغربية إلى 71.8 عام 2000 والى 72.0 في عام 2004 ، وهو أعلى من المعدل في الأراضي الفلسطينية الذي بلغ في نفس الأعوام السابقة 70.9 ، 71.05 ، 72.2 على التوالي.

أما من حيث الجنس ، فإن توقع الحياة للذكور يختلف بشكل طفيف عن توقع الحياة للإناث، إذ يلاحظ أنه في معظم السنوات 1999-2004 لا يكاد يصل الفرق إلى أكثر من 1.7 لصالح الإناث ، ففي عام 1997 بلغ العمر المتوقع عند الذكور نحو 70.4 مقابل 72.2 للإناث وفي عام 2000 بلغ 71 عند الذكور مقابل 72.6 عند الإناث، أما في عام 2004 فقد بلغ المعدل 71.6 سنة عند الذكور مقابل 73.3 عند الإناث ويعد ذلك المعدل مرتفعا إذا ما قورن بمعدلات بعض الدول العربية كما هو الحال في اليمن (59) وبلغ عند الذكور (57) والإناث (61)، وكذلك مصر (66) وبلغ عند الذكور (65) والإناث (68) والأردن (70) وبلغ عند الذكور (69) مقابل 71 عند الإناث، إلا أن توقع الحياة في الضفة الغربية يعد منخفضا بالمقارنة بالمعدلات السائدة في بعض الدول غير العربية كما هو الحال في إسرائيل إذ بلغ المعدل 78 وعند الذكور 76 مقابل 81 سنة عند الإناث، والنرويج 77 وعند الذكور 74 والإناث 78 وعلى المستوى العالمي فقد بلغ المعدل العام 67 وعند الذكور 65 مقابل 69 عند الإناث[1].

الكثافة السكانية :

بلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية عام 2004 نحو 407 نسمة/كم^2 ومن تحليل بيانات جدول رقم (3) والخريطة رقم (2) نجد أن محافظة القدس تحتل المركز الأول من حيث الكثافة السكانية ضمن محافظات الضفة الغربية، تليها محافظة طولكرم وقلقيلية ونابلس والخليل وجنين، والسبب يعود إلى أن هذه المحافظات تتميز بان معظم أراضيها سهلية وتربتها خصبة مثل محافظة طوكرم وقلقيلية وجزء من السهول الداخلية المتمثلة في أجزاء من سهل مرج ابن عامر وسهل عرابة وسهل صانو وذلك في محافظة جنين[2] وبالتالي مارس السكان فيها الزراعة فيها كما أن بعضها يقع ضمن سلسلة جبال الضفة الغربية المتمثلة في جبال نابلس والقدس والخليل كما أنها

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، مصدر سابق ذكره 173-176 .

حسين أحمد يوسف، أحمد رأفت عطية (2002)، التوزيع الجغرافي للسكان في شمال الضفة الغربية، مجلة (2) جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين المجلد (16-1) ص 312-313.

تحتوي على المدن التاريخية الحضرية والدينية التي تقع فوق السلسلة الجبلية كما هو الحال فى مدن نابلس والقدس والخليل، أما في محافظة رام الله والبيرة وبيت لحم فتعد الكثافة بهم منخفضة مقارنة بالمحافظات الأخرى، على الرغم من أن مدينتى رام الله والبيرة مركز القرار السياسي، وبيت لحم المدينة الدينية.

أما منطقتا سلفيت وطوباس فالكثافة متدنية بهما حيث أن هاتين المنطقيتين قد استحدثا بعد دخول السلطة الفلسطينية عام 1995، كما أن معظم أراضيهما جبلية صعبة من حيث الاستغلال مقارنة بالمحافظات الأخرى في منطقة البحث، وتأتي محافظة أريحا اقل المحافظات كثافة بالسكان على صعيد الضفة الغربية، والسبب يعود إلى موقعها الجغرافي فهي تقع في ظهير جبال الضفة الغربية وضمن الأغوار والنطاق الصحراوي الفلسطيني.

جدول (3) : الكثافة السكانية في محافظات الضفة الغربية عام 2004.

المحافظة /المنطقة	المساحة كم^2		عدد السكان	نسبة السكان	الكثافة السكانية
	ساحة	%			
جنين	583	10.3	246685	10.7	423
منطقة طوباس	402	7.1	45168	2.0	112
طولكرم	246	4.4	162936	7.0	662
قلقيلية	166	2.9	90960	4.0	548
منطقة سلفيت	204	3.6	60132	2.6	295
نابلس	605	10.7	317331	13.8	525
رام الله والبيرة	855	15.1	270678	11.8	317
القدس	345	6.1	389663	16.9	1129
أريحا و الأغوار	593	10.5	40909	1.8	69
بيت لحم	659	11.7	169190	7.4	257
الخليل	997	17.6	506641	22.0	508
المجموع	5655	100	2300293	100	407

المصدر: الجدول من حساب الباحث اعتماداً على بيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005 فلسطين في أرقام 2004 رام الله، فلسطين، ص 13.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (4) رام الله فلسطين ص 183.

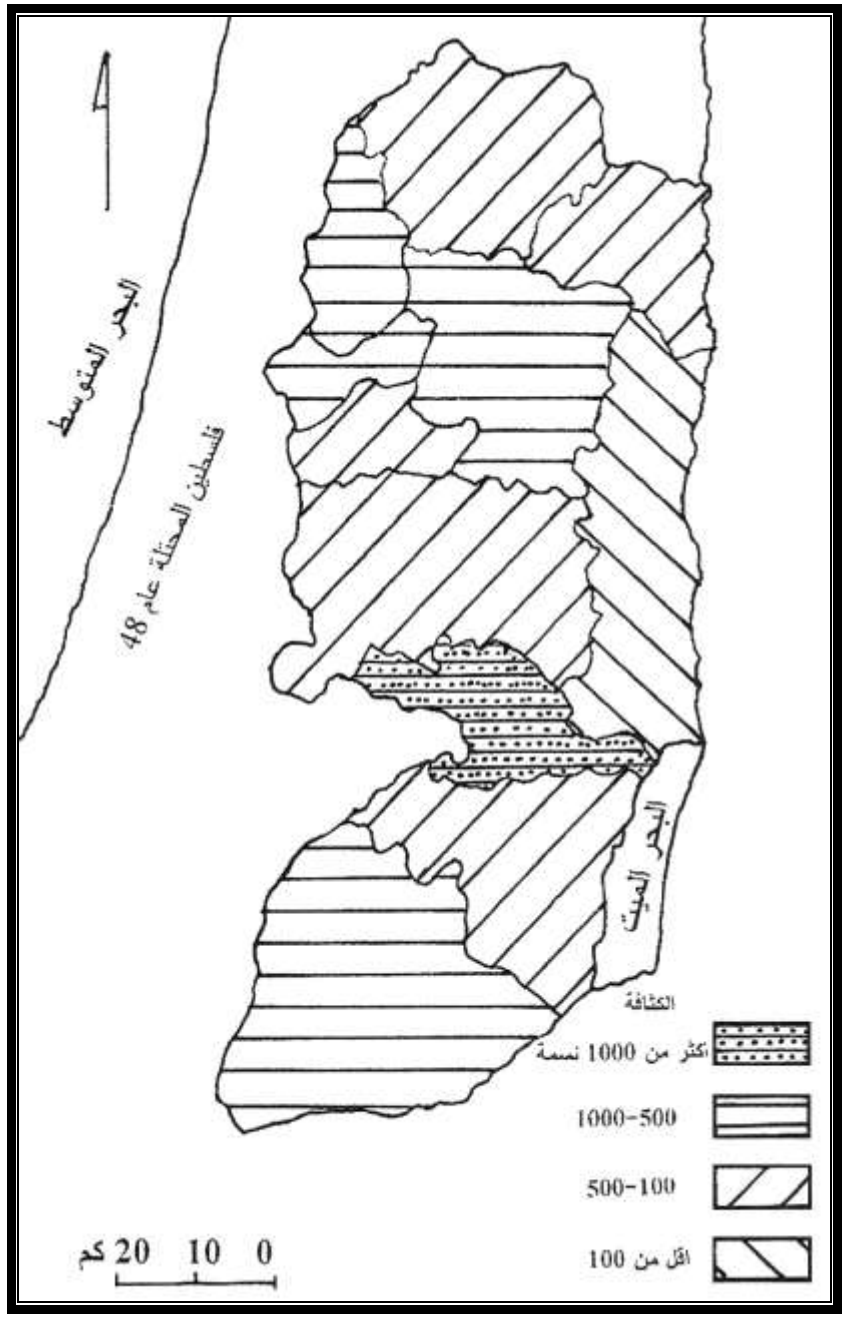

خريطة (2) : الكثافة السكانية فى محافظات الضفة الغربية عام 2004.

القوة البشرية :

تشمل القوة البشرية جميع الأفراد في الضفة الغربية الذين أتموا 15 سنة فأكثر، وقد ارتفع عددهم من 883 ألف شخص عام 1995 أي 59.5% من جملة السكان إلى 1.908 مليون نسمة عام 2000 بنسبة 53.9% وأكثر من 1.278 مليون فرد عام 2004 أي ما يشكل 54.5% من

جملة السكان أي بزيادة فعلية بلغت 395 ألف شخص بنسبة 44.7%، أي أن هناك 43889 فرد يضاف إلى القوة البشرية سنوياً.

وتنقسم القوة البشرية إلى قسمين،الأول الأفراد داخل قوة العمل بنسبة 42.5% من القوة البشرية، والثاني الأفراد خارج قوة العمل بنسبة 57.5% من جملة القوة البشرية.

أولاً : الأفراد داخل قوة العمل :

تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون إلى سن العمل 15 سنة فأكثر ،وينطبق عليهم مفهوم العمالة التامة والمحدودة والبطالة، إي الناشطون اقتصادياً، وعند تحديد حجم الأفراد داخل قوة العمل في أي مجتمع، يجب تحديد الحدود الدنيا لسن الدخول في العمل، وأن تلك الحدود تحددها مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع. وفي الضفة الغربية بفلسطين لا يوجد في تشريعاتها حكم قانوني ينطبق على جميع العاملين في الأراضي الفلسطينية الخاضعين لمختلف أنظمة الاستخدام تحدد بموجبه سن الدخول للعمل والخروج منه، فقانون الخدمة المدنية والعاملون في أجهزة الحكومة يحدد سن الدخول 18 سنة، ويحدد سن الخروج منه 60 سنة ويجوز مدها لمدة سنة أو سنتين إضافيتين، ولكن لا يوجد هناك ما يمنع الفرد من العمل في القطاع الخاص إذا ما تجاوز السن المذكور.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (4) نجد أن سوق العمل في الضفة الغربية قد نما في غياب التخطيط التنموي وعدم الإدراك الكامل لمتضمنات القوى العاملة بالنسبة للتوسع في الوظائف غير الإنتاجية، كما أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوق العمل المحلي علاقة محدودة ،لذا فإن ارتفاع الداخلين في قوة العمل من 358 ألف فرد (40.6% من القوة البشرية) عام 1995 إلى 483 ألف فرد عام 2000 (40.6% من القوة البشرية) وأكثر من نصف مليون شخص (544 ألف فرد) عام 2004 لم يكن مرتبطاً باحتياجات سوق العمل الفلسطينية، وقد أثر ذلك على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للضفة الغربية. وبلغت جملة الزيادة الكلية 186 ألف فرد بمعدل سنوي مقداره 5.8% وهي أعلى من معدلات نمو القوة البشرية والسكان، الأمر الذي يعكس ازدياد عدد الأفراد الذين يبحثون عن العمل.

ومنذ عام 1995 إلى 2004 مر نمو الأفراد داخل قوة العمل بعدة مراحل ، بدأ بمرحلة النمو التدريجي حتى أواخر عام 1998 ثم النمو البطيء جداً مع بداية عام 1999 إلى عام 2000 وهو عام الانتفاضة الثانية (الأقصى)، ثم مرحلة الركود النسبي حتى أواخر عام 2004 (شكل 1)، ويرتبط هذا النمو ارتباطاً وثيقاً بالرواج و الانتعاش أو الكساد الاقتصادي والاستقرار في الأوضاع الأمنية من ناحية، وتحرك العملية السياسية بالمنطقة من ناحية أخرى.

جدول (4) : تطور عدد الأفراد داخل وخارج قوة العمل في الضفة

الغربية خلال الفترة من 1995 – 2004 (بالآلاف).

السنوات	داخل قوة العمل		خارج قوة العمل		المجموع	%
	عدد	%	عدد	%		
1995	358	40.6	525	59.4	883	100
1996	392	42	542	58.0	934	100
1997	426	43.2	560	56.8	986	100
1998	452	44.2	571	55.8	1.023	100
1999	462	43.4	602	56.6	1.064	100
2000	483	43.6	625	56.4	1.108	100
2001	477	41.5	673	58.5	1.150	100
2002	479	40	719	60	1198	100
2003	516	31.8	718	58.2	1234	100
2004	544	42.5	734	57.5	1.278	100

- الجدول من تجميع الباحث اعتماداً على: بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004 مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي رام الله، فلسطين 2003 ص 49.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005.
- وكتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2005 رقم (6) مصدر سابق ذكره، ص 149.

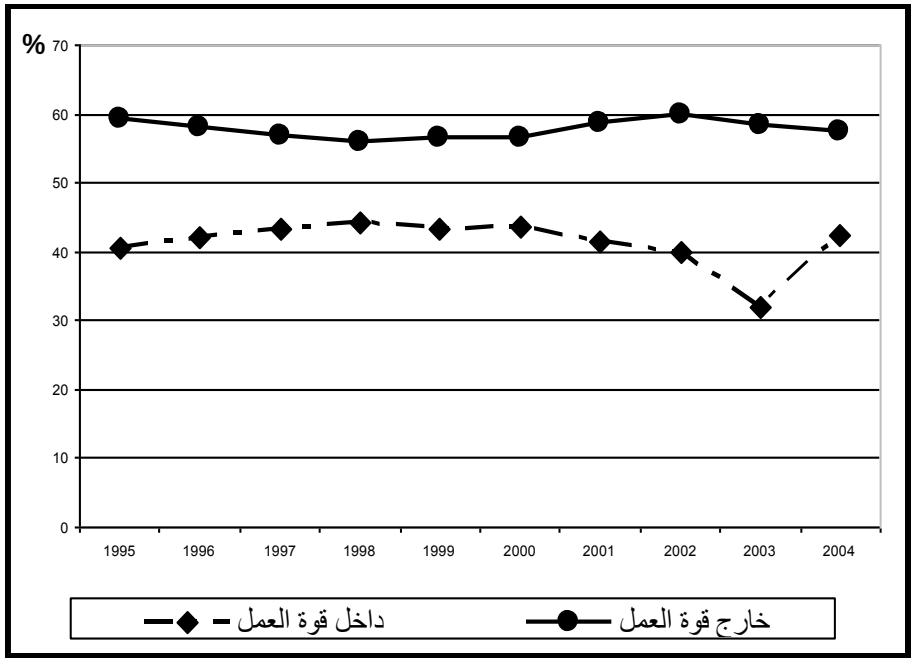

شكل (1) : التطور النسبى لعدد الأفراد داخل وخارج قوة العمل في الضفة الغربية خلال الفترة 1995 – 2004م.

ويمكن الحديث عن مركبات القوى العاملة على النحو التالي :

العمالة التامة :

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (5) يتضح أن نسبة العمالة التامة المشاركة في قوة العمل ارتفعت من 65.3% عام 1995 إلى أقصى حد لها عام 1999 (83.5%) ثم أخذت بالتناقص بعد ذلك مع بداية العام الأول من انتفاضة الأقصى عام 2000 إذ بلغت (81.7%) ثم تراجعت بشكل ملفت في السنوات اللاحقة إلى أن وصلت إلى 68.8% عام 2004 ، ويرجع ذلك إلى الإجراءات الإسرائيلية التي تنوعت أشكالها منذ نهاية أيلول عام 2000 والتي لا زالت مستمرة حتى عام 2004 ،وفي ظل هذا الواقع أصبحت مسألة فقدان الوظائف وقلة فرص العمل أمراً حتمياً جراء إعادة احتلال المدن والتجمعات السكانية الحضرية الرئيسية وفرض حظر التجوال والقيود الصارمة على حرية الحركة والتنقل بين القرى والبلدات والمدن مع سحب البطاقات وتصاريح العمل، ويظهر انعكاس ذلك في فقدان أكثر من 69 ألف فرصة عمل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى منها 40 ألف فرصة عمل في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية، وهي تشكل 58% من إجمال فرص العمل ، وفي الضفة 29 ألف فرصة عمل وهذا يعني انخفاض مستوى إجمالي التشغيل إلى ما كان عليه في السنوات الأولى من عملية السلام التي بدأت عام 1993، ومما زاد الأمر تعقيداً أثناء الانتفاضة، أن عدد الفرص الوظيفية في القطاع الخاص تراجعت بنسبة 35% تقريباً منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000.

جدول (5) : القوى العاملة حسب العلاقة بقوة العمل في الضفة الغربية خلال الفترة من 1995 –2004.

السنوات	عمالة تامة		عمالة محدودة		بطالة		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
1995	234	65.3	74	20.7	50	13.9	14	100
1996	265	67.6	50	12.8	77	19.6	392	100
1997	303	71.1	49	11.6	74	17.3	426	100
1998	382	80.1	38	8.4	52	11.5	452	100
1999	386	83.5	32	7.0	44	9.5	462	100
2000	395	81.7	30	6.2	58	12.1	483	100
2001	352	73.8	23	4.7	102	21.5	477	100
2002	318	66.3	26	5.5	135	28.2	479	100
2003	354	68.7	39	7.5	123	23.8	516	100
2004	374	68.8	45	8.3	125	22.9	544	100

المصدر: الجدول من حساب الباحث اعتمادا على بيانات: الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني 2005، رقم (6) المصدر السابق ص 49.

إن الانخفاض الشديد في عدد العاملين ينطوي على مضامين وتداعيات دراماتيكية تؤثر بشكل مباشرة على مستويات المعيشة، وذلك لان عدداً أقل من المعتاد من مكتسبي الدخل يصبح مضطراً لدعم وإعالة السكان الآخذ عددهم في الازدياد يكون ثابتاً، ففي الربع الثالث من عام 1995 بلغ متوسط الأفراد الذين يعولهم كل شخص عامل 4.5 فرد ارتفع إلى 4.7 فرد عام 2000، ونظراً لأن مستوى التشغيل آخذ في الهبوط بسرعة كبيرة بعد عام 2000 حتى 2004 أصبح على كل شخص في الضفة الغربية أن يعول 5.5 من الأفراد عام 2004، ومن ناحية أخرى يؤدي الانخفاض في الطلب على الأيدي العاملة إلى ارتفاع مستوى البطالة بشكل كبير جداً حيث تضاعفت معدلاتها من 14% عام 1995 إلى أكثر من 28.2% في العام الثالث للانتفاضة عام 2002 وعلى الرغم من هبوطها بنسبة محدودة إلى 22.9% عام 2004 إلا أنها لازالت مرتفعة.

كما تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6) بخصوص التوزيع الجغرافي للعمالة التامة إلى أن أعلى نسبة لها سجلت في العام 2004 كانت في محافظتي بيت لحم وأريحا بنسبة (75.8%) في حين كانت تبلغ 84.7% عام 1999 وهذا يعني أن أكثر من 8.9% من العمالة التامة فقدوا أعمالهم سواء في القطاع العام أو الخاص وانتقل جزء كبير منهم إلى عمالة محدودة أو أصبحوا عاطلين عن العمل، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة البطالة بهما من 10.8 % عام 1999 إلى 19.3% عام 2004 (شكل 2).

جدول (6) : التوزيع النسبي للقوى العاملة 15 سنة فأكثر حسب هيكل القوى العاملة والمحافظة في الضفة الغربية عامي 1999-2004.

هيكل القوى العاملة / المحافظة/المنطقة	1999				2004			
	عمالة تامة	عمالة محدودة	بطالة	المجموع %	عمالة تامة	عمالة محدودة	بطالة	المجموع%
جنين وطوباس	77.2	10.5	12.3	100	54.7	17.7	27.6	100
طولكرم وقلقيلية	72.9	13.4	13.7	100	66.8	10.9	22.3	100
نابلس وسلفيت	73.7	16.5	9.8	100	67.3	12.2	20.5	100
رام الله والبيرة	91.1	2.3	5.9	100	75.4	4.8	19.8	100
القدس	88.7	1.5	9.8	100	74.1	3.1	22.8	100
بيت لحم وأريحا	84.7	4.5	10.8	100	75.8	4.9	19.3	100
الخليل	92.2	1.4	6.4	100	70.3	4.4	25.3	100
المجموع	83.5	7	9.5	100	68.8	8.3	22.9	100

المصدر: الجدول من حساب الباحث اعتماداً على بيانات :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000)، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 1999، رام الله فلسطين ص 52.
- نفس المصدر، ص 57.

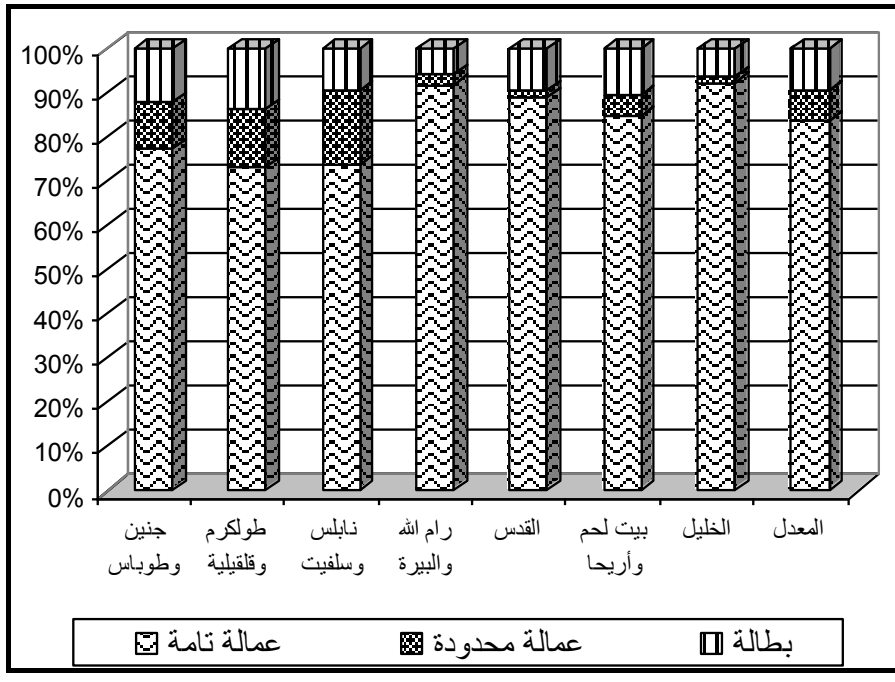

شكل (2) : التوزيع النسبي للقوى العاملة 15 سنة فأكثر حسب هيكل القوى العاملة والمحافظة في الضفة الغربية عام 1999.

يلي ذلك محافظة رام الله والبيرة إذ بلغت نسبة العمالة التامة بها عام 2004 نحو 75.4% في حين كانت تشكل أكثر من 91.1% عام 1999، وهذا يعني أن نحو 15.7% من العمالة التامة فقدوا أعمالهم خلال الفترة من 1999–2004 بمعدل 1.7% سنوياً، وفي محافظة القدس بلغت 74.1 % عام 2004 بدلاً من 88.7 % عام 1999 ، والخليل بنسبة 70.3% عام 2004 بدلاً من 92.2% عام 1999، وفي نابلس وسلفيت 67.3% عام 2004 في حين كانت تشكل 73.7% من جملة القوى العاملة، وطولكرم وقلقيلية 66.8% عام 2004 في حين كانت 77.2% عام 1999 بمعدل انخفاض بلغ مقداره السنوي 2.5%.

وقد سجلت محافظة جنين وطوباس أدنى نسبة للعمالة التامة بلغت 54.7% من جملة القوى العاملة بها في العام 2004، في حين كانت تمثل 77.2% عام 1999 بمعدل انخفاض بلغ مقداره 22.5% وبمعدل 2.57% سنوياً.

على العموم، إن هذا التراجع في نسب العمالة التامة في الضفة الغربية ومحافظاتها هو راجع بالضرورة إلى عدة أسباب أهمها الإغلاق والطوق الأمني وفرض التجوال والجدار والاستغناء عن العمالة العربية باستجلاب الأيدي العاملة غير الفلسطينية، وخاصة بعد عام 2000 عام الانتفاضة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية وإفلاس كثير من أصحاب الورش والمهن الصغيرة وإقفالها، وضعف مقدرة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية على استيعاب القوى العاملة بشكل كامل وهو ما أدى إلى بروز معدلات البطالة بشكل كبير وهشاشة الهيكل الإنتاجي للضفة الغربية وعجزه في القدرة على فتح مجالات وفرص التشغيل للقوى العاملة التي يستغني عنها سوق العمل الخارجي الإسرائيلي والعربي والمحلي وكذلك سوق العمل الفلسطيني.

العمالة المحدودة [1]:

تبين المعطيات الواردة بالجدولين رقم (5 ، 6) انخفاض نسبة العمالة المحدودة من 20.7% عام 1995 إلى 8.3% عام 2004 ومع ذلك فقد شهدت الضفة الغربية ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 1999 من 7% إلى 8.3% في عام 2004، وفي ضوء التوزيع النسبي حسب المحافظة نجد أن غالبية المحافظات قد سجلت ارتفاعاً ملموساً خلال عامي 1999 – 2004 كما هو الحال في محافظات جنين وطوباس ورام الله والبيرة والقدس وبيت لحم وأريحا والخليل أما محافظات طولكرم وقلقيلية ونابلس وسلفيت، فقد اتجهت النسبة نحو الهبوط بشكل محدود خلال عامي 1999 – 2004 (شكل 3)، إلا أنها لازالت مرتفعة بتلك المحافظات وهذا يعني أن سوق العمل بالضفة الغربية، يعاني من مشكلة استيعاب القوى العاملة المتزايدة و الناتجة عن الزيادة السكانية (الطبيعة والعائدة) بالإضافة إلى القيود التي تفرضها إسرائيل على استيعاب العمالة في سوق العمل الإسرائيلي.

---

(1) العمالة المحدودة : تضم جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون بعدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب والذين يرغبون في ذات الوقت بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35) ساعة فأكثر أسبوعياً، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرق، كالبحث عن عمل إضافي أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة وهذا النوع سمي في الإحصاءات الفلسطينية بالعمالة المحدودة الظاهرة كما ويندرج ضمن العمالة المحدودة أيضاً أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية مثل عدم كفاية الراتب أو بسبب ظروف العمل السيئة وهذا النوع يسمى في الإحصاءات بالعمالة المحدودة غير الظاهرة .

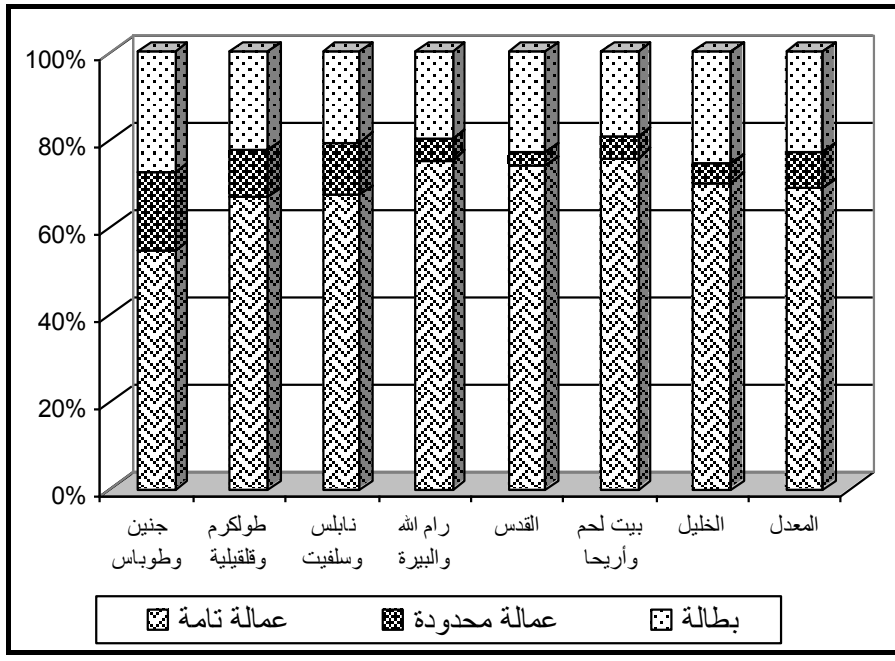

شكل (3) : التوزيع النسبي للقوى العاملة 15 سنة فأكثر حسب هيكل القوى العاملة والمحافظة في الضفة الغربية عام 2004.

وتظهر المشكلة بصورة أكثر حدة في جنين وطوباس وطولكرم وقلقيلية ونابلس وسلفيت التي تظهر نسبيا تتجاوز 10% من جملة القوى العاملة بها وبصوره أقل في باقي المحافظات التي تعاني من الحصول على عمالة جزئية أو ناقصة سواء كانت عملة محدودة ظاهرة أم غير ظاهرة، أي العمل بعدد ساعات أقل من الوضع الاعتيادي أو العمل تحت ظروف عمل غير اعتيادية، وتجدر الإشارة بالقول إلى أن العمالة الجزئية الظاهرة هي الأكثر شيوعاً في سوق العمل الفلسطيني، ويعود ذلك إلى الواقع السياسي والاقتصادي وسياسة الإغلاقات والإضرابات المتكررة والحواجز التي لا تتيح المجال للعمل 35 ساعة أو أكثر في الأسبوع، كما أن العمالة الجزئية غير الظاهرة تشير من ناحية أخرى إلى سوء استخدام العمالة الفلسطينية في الظروف الاعتيادية، إذ أن أكثر من 30% من العمالة المحدودة تعاني من عدم كفاية الراتب أو سوء ظروف العمل أو العمل في مهن غير مناسبة ولا تتوافق الخبرات والمهارات والكفاءات المكتسبة.

قوة العمل حسب العمر والنوع :

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (7) نجد أن نسبة مساهمة الأطفال ممن هم في سن 14 سنة فأقل ضئيلة، والاتجاه العام نحو الانخفاض من عام 1999 إلى 2004، إذ هبطت النسبة من 2.7% إلى 1.4%على التوالي، ومن المعروف أن هذه الفئة تتوافق وسن الطفولة، ومرحلة التعليم الإلزامي، ويمكن اعتبار مساهمتها في قوة العمل الحقيقية محدودة من الناحية الاقتصادية أو

الإنتاجية وتبدأ نسبة القوى العاملة في الارتفاع مع الفئة 15–24 سنة على الرغم من انخفاض نسبتها من 33.5% عام 1999 إلى 28.3% عام 2004، ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن هذه الفئة تتوافق مع مراحل التعليم الثانوي والجامعي، لذلك فإن انخفاض نسبة قوة العمل فيها أمر متوقع بسبب اتجاه الأفراد نحو التعليم الجامعي، وترتفع نسبة القوة العاملة إلى أكثر من النصف سواء أكان ذلك في العام 1999 أو العام 2004 في الفئة العمرية 25–34 إذ تجاوزت النسبة 56.6%، 56% على التوالي، وفي الفئة العمرية 35–44 سنة لتصل إلى 50.6% عام 1999 وإلى 59.3% عام 2004، ثم اتجهت نحو الانخفاض في الفئة العمرية 45–54 سنة لتصل إلى 50.6% عام 1999 وإلى 52.8% عام 2004 والملاحظة الأكثر وضوحاً هي انخفاض نسبة قوة العمل في الفئة العمرية 55 سنة فأكثر التي بلغت 20.6% عام 1999 ونحو 20.8% عام 2004 كما أن نسبة قوة العمل قد وصلت إلى حدها الأقصى في الفئات العمرية التي تمتد من 25– 54 سنة والتي لم تهبط النسبة عن نصف القوى البشرية.

كما نستنتج من بيانات الجدول رقم (7) أن قوة العمل من الذكور تمثل الغالبية العظمى من حجم قوة العمل في الضفة الغربية، إذ بلغت نسبتهم ضمن سن العمل نحو 72.4%عام 1999 لتتراجع إلى 68.7% عام 2004، وفي المقابل ازدادت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من 14.1% عام 1999 إلى 15.9%عام 2004 ، ويرجع ذلك إلى التركيز على تشغيل الإناث في القطاع الخاص بشكل أكبر من الذكور بالإضافة إلى فقدان الذكور لأعمالهم في إسرائيل ونتيجة الاعتقالات في صفوف الذكور خلال انتفاضة الأقصى.

وعلى صعيد آخر، نجد أن نسبة القوى العاملة المشاركة في عام 2004 للفئة العمرية 15–24 بلغت 28.3% توزعت بواقع 46.8% بين صفوف الذكور ونحو 9% فقط بين الإناث، كما أن نسبة القوة العاملة المشاركة للفئة العربية 25–34 سنة بلغت 56% توزعت بين الذكور بنسبة 87.7% والإناث 22.8%.[1]

---

(1) لؤي عبد الحافظ شبانة (1996)، واقع سوق العمل الفلسطيني ومستويات الأجور، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، آذار، مارس.

جدول (7) : التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر حسب العمر والجنس وسمات القوى العاملة في الضفة الغربية عام 2004.

العمر والجنس		عمالة تامة	عمالة محدودة	بطالة	المجموع	داخل القوى العاملة	خارج القوى العاملة	المجموع
ذكور	14–10	87.3	1.2	11.5	100	2.4	97.6	100
	24–15	56.3	8.7	35	100	46.8	53.2	100
	34–25	65.2	11.2	23.6	100	87.7	12.3	100
	44–35	69.7	10.1	20.6	100	92.6	7.4	100

100	15.1	84.9	100	19.5	8.3	72.2	54-45	
100	61.9	38.1	100	12.6	3.8	83.6	55 فأكثر	
100	**31.3**	**68.7**	**100**	**24.3**	**9.6**	**66.1**	**المجمـوع**	
100	99.6	0.4	100	-	-	100	14-10	الإناث
100	91	9	100	36.9	3.1	60	24-15	
100	77.2	22.8	100	17.3	2.7	80	34-25	
100	75.9	24.1	100	10.2	3.4	86.4	44-35	
100	80.5	19.5	100	4.2	1.1	94.7	54-45	
100	93.2	6.8	100	1.0	0.6	98.4	55فأكثر	
100	**84.1**	**15.9**	**100**	**16.6**	**2.6**	**80.8**	**المجمـوع**	
100	98.6	1.4	100	9.9	1.1	89	14-10	المجموع
100	71.7	28.3	100	35.3	7.9	56.8	24-15	
100	44	56	100	22.3	9.5	68.2	34-25	
100	40.7	59.3	100	18.2	8.8	73	44-35	
100	47.2	52.8	100	16.7	7	76.3	54-45	
100	79.2	20.8	100	10.5	3.2	86.3	55فأكثر	
100	**57.5**	**42.5**	**100**	**22.9**	**8.3**	**68.8**	**المجمـوع**	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي 2004، رام الله، فلسطين ص52 .

كما نجد أن نسبة القوى العاملة المشاركة في الفئة العمرية 35-44 سنة بلغت نحو 59.3% توزعت بين صفوف الذكور بنسب 92.6% والإناث 24.1%، كذلك بالنسبة للفئة العمرية 45-54 سنة، فنجدها نحو 52.8% وتوزعت بين صفوف الذكور بنسبة 84.9% والإناث بنسبة 19.5% كما سجلت نسبة المشاركة في الفئة العمرية 55 سنة فأكثر أدنى نسبة (20.8%) على الصعيد العام وكذلك على صعيد الذكور (38.1%) والإناث بنحو (6.8%).

معدلات المشاركة الفعلية :

تعد معدلات المشاركة الفعلية حقيقية خالية من التشويه الذي يظهر عند وجود نسب متفاوتة في السكان من الأطفال وصغار السن ، وتعطي صورة عن القدرات الإنتاجية للسكان ومدى مساهمتهم في النشاط الاقتصادي ، لذلك تعتبر مؤشراً على مدى مساهمة قوة العمل في القطاعات الاقتصادية المتعددة.[1]

ويوضح الجدول رقم (8) والشكل رقم (4) الاختلافات الناتجة عن استخدام معدلات المشاركة الفعلية لقوة العمل حسب المحافظة والمنطقة عامي 2002-2004، ويتضح أن معدل المشاركة

الفعلية لقوة العمل في الضفة الغربية يعد متدنياً ، فقد بلغ هذا المعدل 6.3% عام 2002 إلى 7.4% عام 2004، ويرجع ذلك إلى الاعتداءات والإصابات الدائمة جراء الاعتداءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى عام 2000 حيث ظهرت نتائجها في بيانات عامي 2002–2004 بالإضافة إلى هجرة فئات سكانية في سن العمل والإنتاج إلى خارج الضفة والتي تتصف بمعدل مشاركتها في العمل مرتفعة، والإقبال على التعليم الثانوي والمعاهد العليا والجامعات والدراسات العليا حيث يؤثر ذلك في دخول الإفراد إلى ، بالإضافة إلى انخفاض معدل مشاركة الإناث في قوة العمل، وعلى العموم يمكن تصنيف المحافظات حسب معدلات المشاركة إلى فئتين انظر الخريطة رقم (3) على النحو التالي:

* **الفئة الأولى :** محافظات حققت معدلات تزيد عن المتوسط العام للضفة الغربية وهي بيت لحم ورام الله ونابلس وجنين وقلقيلية ويرجع ذلك إلى أنها تجمع بين سيادة الأنشطة الإنتاجية والخدمية بها، وتتميز بانخفاض حجم الهجرة الداخلية النازحة منها إلى باقي محافظات الضفة.
* **الفئة الثانية :** محافظات ومناطق حققت معدلات أقل من المتوسط العام للضفة وهي طوباس وطولكرم، وسلفيت والقدس وأريحا والخليل، ويعزى ذلك إلى أن تلك المحافظات أشد طرداً لسكانها من باقي المحافظات.

---

(1) Shryock, H.S, & Siegel, J.S., (1976): The Methods & Materials of Demography, Condensed Edition, Academic Press, New York, P. 201.

جدول (8) : معدلات المشاركة الفعلية في محافظات الضفة الغربية عامي 2002–2004.

المنطقة	2002			2004		
	عدد السكان	عدد العاملين	معدل النشاط الاقتصادي الخام	عدد السكان	عدد العاملين	معدل النشاط الاقتصادي الخام
جنين	242603	14945	6.2	250452	19960	8.0
طوباس	44283	2112	4.8	45906	2397	5.2
طولكرم	160306	10545	6.6	165405	10904	6.6
قلقيلية	88779	4660	5.2	92585	6936	7.5
سلفيت	58913	2162	3.7	61128	2830	4.6
نابلس	312242	31102	9.9	322102	31578	9.8
رام الله	263956	22852	8.7	275593	29087	10.6
القدس	388443	7984	2.1	393997	19343	4.9
أريحا	40053	1869	4.7	41588	1712	4.1

بيت لحم	165951	13984	8.4	171922	14349	8.3
الخليل	495067	29360	5.9	515576	34713	6.7
المجموع	2260596	141575	6.3	2336254	173809	7.4

الجدول من حساب الباحث اعتماداً على بيانات :

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2002)، التعداد العام للسكان والمنشآت ، بيانات غير منشورة مصدر سابق ذكره ، ص 1-9.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (4) رام الله، فلسطين، ص 182-183.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، التعداد العام للمنشآت الاقتصادية، 2004 رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، فلسطين في أرقام 2004، مصدر سابق ذكره، ص 13.

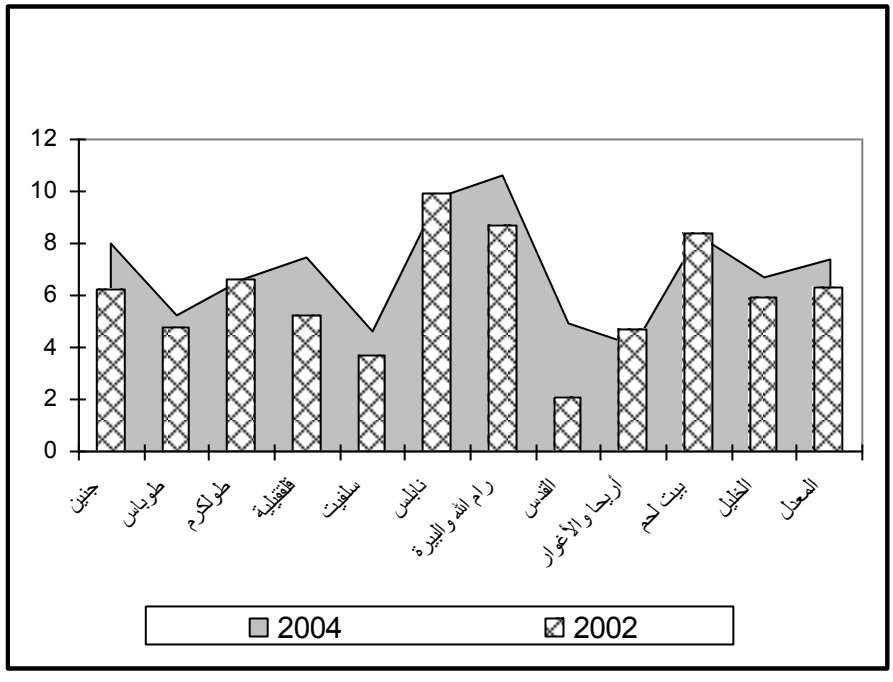

شكل (4) : معدلات المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي الخام
فى محافظات الضفة الغربية عامي 2002-2004م.

قوة العمل حسب أقسام النشاط الاقتصادي :

يعد التوزيع الجغرافي لقوة العمل حسب أوجه النشاط الاقتصادي ذا أهمية كبيرة ، حيث يوضح العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها ومدى التفاعل بينهما[1]، وقد عمد الباحث إلى اختصار

الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية ومحافظاتها إلى ثلاث مجموعات رئيسية كبرى وهي الأنشطة الأولية والثانوية والثلاثية.

ومن تحليل بيانات الجدول رقم (9) نستنتج أن السمة السائدة في الهيكل الاقتصادي هي سيطرة الحرف الثانوية المتمثلة في الصناعات التحويلية والبناء والتشييد والتعدين والمحاجر ،والثلاثية التي تضم قطاعات التجارة والنقل والوساطة المالية وخدمات المجتمع، التي تشكل المرتبة الأولى من حيث الاستخدام.

---

(1) انظر إلى: المتولي السعيد أحمد (2002)، البطالة في محافظة أسيوط دراسة جغرافية تحليلية، الجمعية الجغرافية المصرية، المجلة الجغرافية العربية، العدد (40)، الجزء الثاني، ص 14.

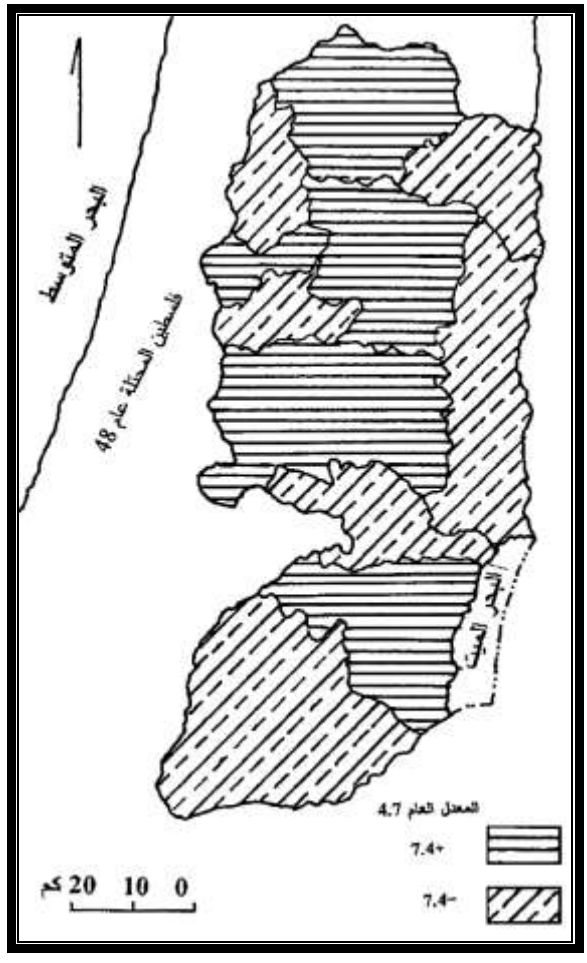

خريطة (3) : تبين معدل النشاط الاقتصادي الخام
فى محافظات الضفة الغربية عام 2004.

كما يتضح أن عدد العاملين ارتفع من 141574 عاملاً[2] عام 2002 إلى 173809 عاملاً في العام 2004 بمعدل ارتفاع سنوي بلغ مقداره 11.4%. ومن خلال توزيع العاملين حسب المحافظة والنشاط الاقتصادي نجد أن هناك تبايناً فيما بينها لذا يمكن تقسيمها إلى الفئات الآتية :

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999)، التعداد العام للسكان والمنشآت، بيانات غير منشورة، رام الله، فلسطين، ص 7-9.

* **الفئة الأولى :** محافظات ترتفع نسبة العاملين بها إلى أكثر من 15% من إجمالي قوة العمل في الضفة الغربية ويمثلها الخليل التي تستأثر بنحو 20% من عددهم في الضفة ثم نابلس (18.2%) ورام الله (16.7%) وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المحافظات الثلاث تضم أكثر من نصف عدد العاملين في الضفة الغربية (54.9%)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن هذه المحافظات حضرية يتركز بها الأنشطة والخدمات والتجارة والمطاعم والفنادق فضلاً عن أنها مركز للصناعات التحويلية في الضفة الغربية.
* **الفئة الثانية :** محافظات تتراوح نسبة العاملين بها بين 10% إلى أقل من 15% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية ويمثلها محافظات جنين (11.5%) والقدس (11%).
* **الفئة الثالثة :** تضم المحافظات التي تقل بها نسبة العاملين عن 10% من جملتهم في الضفة الغربية، وتشمل بيت لحم (8.3%) وطولكرم (6.3%) وقلقيلية (4%) وانخفضت بشكل كبير في محافظة أريحا إلى (1%) ويرجع ذلك إلى ضيق فرص العمل في هذه المحافظات وارتفاع وتيرة هجرة الأيدي العاملة إلى المحافظات الحضرية والتي يتركز بها معظم الأنشطة الصناعية وخدمات التعليم العالي (الجامعات) والفنادق والسياحة.

أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، كما هو وارد بالجدول رقم (9) فيلاحظ أن هناك ارتباطاً قوياً بين سيادة النشاط الزراعي وملائمة الظروف الطبيعية لكل محافظة لهذا النشاط، ويمكن تقسيم المحافظات إلى مستويات :

- **المستوى الأول :** ويدخل ضمن هذا المستوى المحافظات التي ترتفع بها نسبة المشتغلين بالزراعة والصيد إلى أكثر من 20% من جملة العاملين بالزراعة في الضفة و تضم محافظتي جنين ونابلس، وهو راجع بالضرورة إلى مساحة الأراضي الزراعية التي تشكل نحو 49.7% من مساحة محافظة جنين ونحو 39.8% من مساحة نابلس.[1]
- **المستوى الثاني :** ويضم المحافظات التي تتراوح فيها نسبة المشتغلين بالزراعة بين 5% إلى أقل من 20% من أجمالي قوة العمل بالضفة الغربية وتضم محافظات قلقيلية التي تشغل الأراضي الزراعية بها 24.8%، وطولكرم 59.1%، ورام الله 21.5% من جملة الأراضي الزراعية بها.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني :2004 الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية، 2003 رام الله، فلسطين، ص30.

- **المستوى الثالث :** ويتمثل في المحافظات التي تقل بها النسبة عن 5% وهي القدس بيت لحم وأريحا ومنطقتي طوباس وسلفيت ويعود انخفاض النسبة في هذه المحافظات والمناطق إلى

سيادة الأنشطة غير الزراعية ، ففي محافظة القدس ،نجد أن الأراضي الزراعية لا تشكل بها سوى 5.1% من مساحتها ونحو 1.2% من مساحة الضفة الغربية، وكذلك بيت لحم 5.1% من مساحة الضفة و نحو1% فقط من مساحة المحافظة ، وكذلك أريحا 1.5 %من الضفة و نحو 3.5% من مساحة المحافظة[1].

وفي ضوء حساب معامل توطن العمالة الزراعية الذي طبق على محافظات الضفة[2]، يمكن تقسم المحافظات إلى فئتين على النحو التالي:

* الفئة الأولى : محافظات سجلت درجة التوطن للعمالة الزراعية بها أعلى من الواحد الصحيح انظر خريطة رقم (4) وهي مرتبة تصاعدياً قلقيلية (2.4)، وطوباس (2.5)، وجنين (2.9)، ويعود ذلك إلى التربة الخصبة والأراضي الزراعية بها والتي تشكل 409.8كم^2 أي 21.7% من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية.
* **الفئة الثانية :** وتشكل المحافظات التي سجلت درجة التوطن بها أقل من الواحد الصحيح وهي تتمثل في محافظات بيت لحم (0.15%) وسلفيت (0.36%) والقدس (0.4%) ورام الله (0.46%) والخليل (0.47%) وأريحا (0.84%) وطولكرم (0.88%) وأخيراً نابلس (0.96%)، ويعود ذلك إلى انخفاض مساحة الأراضي الزراعية من ناحية و سيادة الأنشطة غير الزراعية كالصناعة والخدمات العامة.

---

(1) . نفس المصدر السابق، ص 30

(2) معامل التوطن للعمالة الزراعية = عدد العاملين بالزراعة بالمحافظة / عدد العاملين في الأنشطة الاقتصادية بالمحافظة = س

ص = عدد العاملين بالزراعة فى الضفة الغربية / عدد العاملين بالأنشطة الاقتصادية بالضفة الغربية

درجة التوطن= س / ص

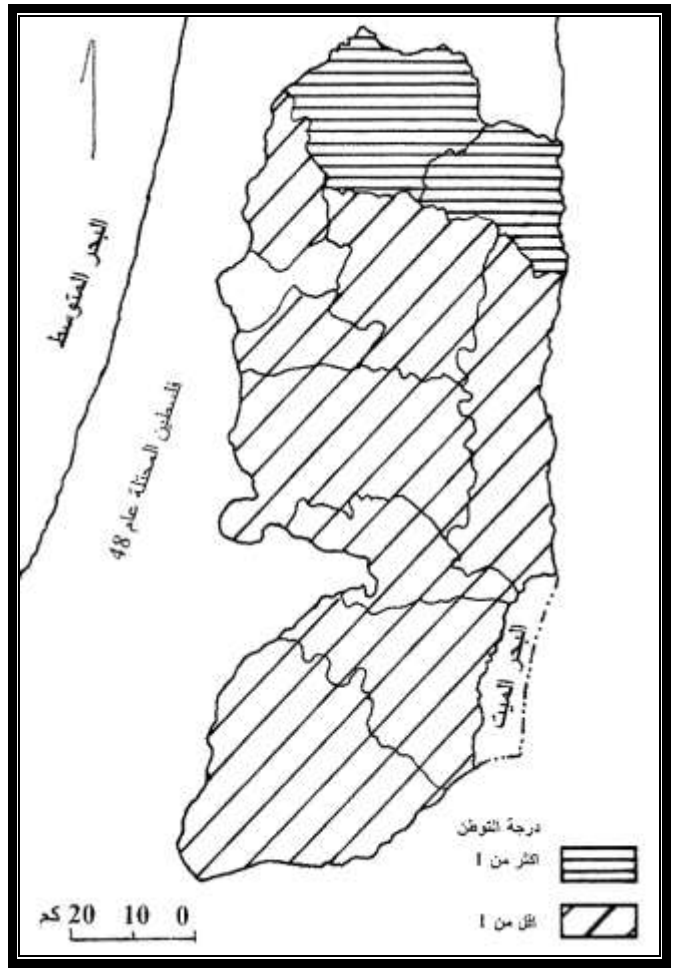

خريطة (4) : درجات توطن النشاط الزراعى فى الضفة الغربية عام 2004.

وتختلف الصورة تماماً بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الثانوية التي تضم أنشطة التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والبناء والإنشاءات والتشييد، وتأتي الصناعات التحويلية في مقدمة تلك الأنشطة إذ يعمل بها أكثر من 34487 عاملاً أي ما يقرب من خمس (19.8%) العاملين في الأنشطة المختلفة، ويتسم التوزيع الجغرافي للعاملين بالضفة الغربية بالتركز الشديد، حيث تستحوذ محافظتا الخليل ونابلس على النسب الأعلى (37.3%، 20.3%) لكل منهما على التوالي، وهذا يعني أن هاتين المحافظتين تضمان ما يقرب من نصف (47.6%) العاملين بالصناعات التحويلية – في الضفة الغربية ويعود ذلك إلى تركز صناعة الجلود والإحلال والزجاج والزخارف، والنسيج والملبوسات والصابون والأدوية والزيوت والألبان بالإضافة إلى مواد البناء والأدوات الكهربائية والطباعة والمواد الغذائية، ثم يلي ذلك من حيث الأهمية محافظة بيت لحم التي تضم 12%، و جنين 11.7% وطولكرم 8.7% ثم القدس 7.7% من جملة العاملين بالصناعة في الضفة الغربية ، وتتركز بها أهم الصناعات مثل الورق والطباعة

والصناعات الغذائية والمشروبات والأدوية البلاستيك والصناعات الكيماوية ،أما باقي المحافظات فقد سجلت نسباً محدودة ، إذ لا تشكل نسبة العاملين بالصناعة في محافظة أريحا سوى 0.7% من جملتها في الضفة ومنطقة طوباس 1% وسلفيت 2.6% ورام الله 2.9% وقلقيلية 5.1% وهذا يعني أن 45.5% من المحافظات لا تستأثر إلا بنسبة لا تزيد عن 12.3% من إجمالي العاملين بالصناعة في الضفة الغربية.

على صعيد آخر يمكن تقسيم محافظات الضفة الغربية حسب درجات التوطن للعمالة الصناعية انظر خريطة رقم (5) إلى فئتين على النحو الآتي :

* **الفئة الأولى :** وتضم المحافظات التي تجاوزت درجة التوطن بها الواحد الصحيح وهي سلفيت (1.6)، وبيت لحم (1.45) والخليل (1.4) وطولكرم (1.4) ونابلس (1.12) وجنين (1.02).
* **الفئة الثانية :** وتضم المحافظات التي سجلت درجات التوطن بها أقل من الواحد الصحيح ويمثلها أريحا (0.75) وطوباس (0.72) والقدس (0.69) ورام الله (0.17).

ويحتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الثالثة في مجال اهتمام قوة العمل بعد قطاعي الزراعة والصناعة، إذ تشكل نسبة العاملين بهذا القطاع نحو 1.3% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية عام 2004، ويعزى انخفاض تلك النسبة بهذا القطاع إلى كساد حركة البناء والتشييد خلال انتفاضة الأقصى وضعف الطلب على الإسكان بمختلف مستوياته وعزوف المواطنين عن البناء بسبب الإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية التي تمثلت في نسف المنازل وتجريفها وتدميرها، وعلى العموم تستحوذ محافظة رام الله على أكبر نسبة من العاملين بهذا القطاع (35%) يلي ذلك نابلس (22.3%)، وهذا يعني أن هاتين المحافظتين تستأثران بما يقرب من ثلاثة أخماس (57.3%) قوة العمل في هذا القطاع بالضفة الغربية، ثم يلي ذلك محافظة الخليل (16.5%)، ثم جنين (8.6%) والقدس (5.5%) وبيت لحم (5.2%) وقلقيلية (3.2%) وطوباس وسلفيت (0.4%) لكل منهما على حده، وأخيراً أريحا التي سجلت أدنى نسبة (0.1%) بين المحافظات.

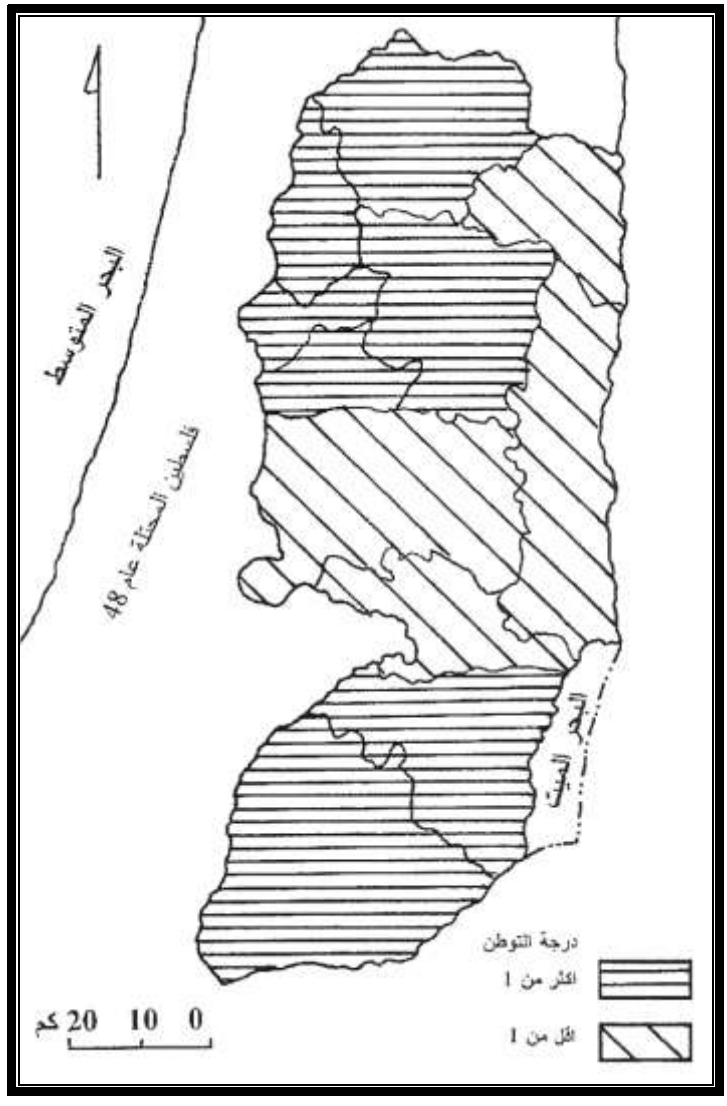

خريطة (5) : درجات توطن النشاط الصناعى فى محافظات الضفة الغربية عام 2004.

أما بالنسبة للأنشطة الثلاثية والتي تعد من أكثر الأنشطة نموا في الضفة الغربية والتي تضم قطاع التجارة والنقل والمطاعم والفنادق والاتصالات والوساطة المالية وخدمات المجتمع ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (9) يتبين ارتفاع عدد العاملين بها من 86.1 ألف عام 2002 إلى أكثر من 125.4 ألف عامل عام 2004 بمعدل ارتفاع سنوي بلغ مقداره 22.8% ويرجع ذلك إلى استخدام الأيدي العاملة في هذه الأنشطة حيث لا تتطلب تدريباً أو مهارة تعليمية عالية، بالإضافة إلى أن العمل بهذه القطاعات يحقق عائداً مالياً مجدياً، وبجهد أقل عن القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعة والبناء والتشييد، إلى جانب أن قطاعات الخدمات بأنواعها تعد امتدادا للتقاليد الحرفية المتوطنة في الضفة، ولا تشكل أزمة في التحول أو الحراك الوظيفي وتلاؤم مهني، فضلاً أن هذه

الأنشطة تعتمد إلى حد كبير في نموها على الأيدي العاملة أكثر من اعتمادها على عنصر رأس المال، مع ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية والزراعية وعدم قدرتهما على استقطاب المزيد من الأيدي العاملة وهو ما يدفع القوى العاملة بالاتجاه نحو القطاعات التي يتوفر بها فرص العمل لتوفير مصدر رزق في ظل الانهيار الاقتصادي نتيجة الظروف السياسية السائدة في المنطقة.

ومن تحليل بيانات الجدول رقم (9) أيضا نجد أن محافظة رام الله من أكثر المحافظات استقطاباً للقوة العاملة بتلك الأنشطة فهي تستحوذ على أكثر من خمس (21.1%) العاملين بالضفة في هذه الأنشطة، بسبب تركز معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية بها كما شكلت نسبة العاملين (91.8%) من العاملين بالمحافظة.

يلي ذلك محافظة الخليل التي تستحوذ على 18.3% من العاملين بهذه الأنشطة في الضفة، وأكثر من 66% من العاملين بالمحافظة، ثم محافظة نابلس التي استأثرت على 17% من إجمالي العاملين بالضفة وأكثر من 67.8% من العاملين في المحافظة ، ثم القدس التي استحوذت على 12.8% من العاملين بالضفة وأكثر من 83.5% من العاملين بهذه الأنشطة المحافظة.

وهذا يعني أن هذه المحافظات الأربع استأثرت بأكثر من 69.2% من جملة قوة العمل في هذه الأنشطة بالضفة أما باقي المحافظات والمناطق السبعة فقد استأثرت بنسبة 30.8% من العاملين بهذه الأنشطة في الضفة وتشمل بيت لحم وجنين وأريحا وطوباس وقلقيلية وطولكرم.

ومن خلال التحليل السابق يمكن القول أن زيادة عدد العاملين في نشاط أو قطاع ما بالقياس إلى بقية القوى العاملة الذين يعملون في أنشطة أخرى يؤكد أهمية ذلك القطاع بين القطاعات[1] ويشكل محوراً مركزياً لاستقطاب الأيدي العاملة التي يتطلب أن تتمحور الأنشطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية باتجاهها من أجل خلق قاعدة الدفع الذاتي للإنماء التنموي في الضفة الغربية مع تطوير القطاعات الرائدة من أجل النهوض والتنمية الحقيقية وقطع العلاقات التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

---

(1) أحمد على إسماعيل (1982)، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 165–168.

كما تبين صورة توزيع قوة العمل حسب أوجه النشاط الاقتصادي بالضفة الغربية ومحافظاتها، عدم إحداث تغييرات جوهرية في هيكل القوى العاملة باستثناء التناقص النسبي لقوة العمل في قطاعات الزراعة والبناء والتشييد والمحاجر والتعدين، فهذه القطاعات تستحوذ على أقل من عشر (8%) قوة العمل بالضفة ويؤكد ذلك مدى التخلف الاقتصادي في كافة القطاعات لحساب القطاعين الرئيسيين الصناعة والتجارة والخدمات بأنواعها المختلفة ومما لا شك به أن التطور الاقتصادي يكون مصحوباً بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية عامة والصناعات التحويلية خاصة، وهذا يتطلب زيادة رأس المال المستثمر مع خلق البيئة الاستثمارية في ظل التغيرات السياسية والانسحابات من الأراضي الفلسطينية حتى يمكن تحقيق بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة.

القوى العاملة حسب الحالة التعليمية :

تعد دراسة المستوى التعليمي لقوة العمل على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنها تمكن من الوقوف على المستوى الاجتماعي لها ، إذ أن الفرد المتعلم والأكثر تعليماً يسعى دائماً للبحث عن عمل أفضل لرفع مستوى معيشته ، عكس الفرد غير المتعلم تماماً، كذلك يلعب المستوى التعليمي دوراً مهماً في تحديد نوع النشاط الذي يزاوله الفرد.[1] ويوضح الجدول رقم (10) التوزيع النسبي لقوة العمل في محافظات الضفة الغربية حسب الحالة التعليمية عام 2004 ومن تحليله يلاحظ الآتي :

انخفاض نسبة الأميين في قوة العمل من 3.2% عام 2002[2] إلى 2.8% عام 2004 من جملة قوة العمل في الضفة، وتتفاوت هذه النسبة من محافظة إلى أخرى فقد سجلت سبع محافظات نسباً أعلى من المعدل العام للضفة، ويمكن ترتيبها تنازلياً وهي الخليل (4.2%)، جنين وطوباس (4%) وبيت لحم وأريحا (3.1%) وطولكرم وقلقيلية (3%)، أما باقي المحافظات والمناطق فقد سجلت نسباً أدنى من المستوى العام للضفة وهي نابلس وسلفيت ورام الله والبيرة وأخيراً القدس التي سجلت أدنى نسبة (0.8%) (شكل 5)، ويعزى انخفاض هذه النسب إلى اتجاه الشباب من الذكور والإناث إلى إكمال تعليمهم لإحساس المجتمع الفلسطيني بأهمية التعليم في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعملية على الرغم من زيادة أعباء الحياة الاقتصادية وارتفاع تكاليف التعليم.

---

(1) Todaro M.P., 1981: "Economic Development in The Third World", 2nd ed., London, pp. 301-303.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003)، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2002 رام الله، فلسطين، ص 82.

وبلغت نسبة الذين يقرؤون ويكتبون والذين انهوا سنوات دراسية بين 1–6 سنوات (شكل 5)، 14.2% من جملة قوة العمل في الضفة، وتفاوتت هذه النسبة بين المحافظات، فسجلت أعلى نسبة في محافظة بيت لحم وأريحا (18.9%) يلي ذلك الخليل (17.3%) وجنين وطوباس (16.1%) ونابلس وسلفيت (15.3%) وهي أعلى من المعدل العام للضفة ، أما باقي المحافظات فقد سجلت نسباً أدنى من المتوسط العام وهي القدس (8.5%) ورام الله والبيرة (11.1%) وأخيراً طولكرم وقلقيلية (12.9%).

ويشير التوزيع النسبي لقوة العمل في فئة الحاصلين على مؤهلات المرحلة الإعدادية وانهوا سنوات دراسية بين 7–9 سنوات، إلى ارتفاعها بشكل محدود من 24% عام 2002[1] إلى 25.3% عام 2004، وهذا ما يؤكد اتجاه السكان نحو التعليم ، وأن تتفاوت النسب من محافظة إلى أخرى، فقد ارتفعت عن المتوسط العام في كل من القدس (29%) والخليل (27%) وجنين وطوباس (25.9%)، أما باقي المحافظات فقد سجلت أدنى من المعدل العام للضفة وهي طولكرم وقلقيلية ورام الله والبيرة، وبيت لحم وأريحا ونابلس وسلفيت.

ويظهر الثقل النسبي للقوى العاملة المؤهلة علمياً في فئة للحاصلين على مؤهلات علمية ثانوية ، والذين أنهوا سنوات دراسية بين 10–12 سنة (شكل 5)، إذ أنها اقتربت من ثلث (31%) قوة العمل بعد أن كانت 29.2% عام 2002[2] ويتصف التوزيع النسبي لقوة العمل

لهذه الفئة بالتقارب بين المحافظات ، ومع ذلك نجد هناك تفاوتاً محدوداً بينها ، وقد سجلت محافظة القدس أعلى نسبة (34.3%) ثم جنين وطوباس (34%) يلي ذلك رام الله والبيرة (32.2%) وتوافقت بيت لحم وأريحا (31.6%) مع المعدل العام للضفة ، أما باقي المحافظات وهي طولكرم وقلقيلية والخليل ونابلس وسلفيت سجلت نسباً أدنى من المعدل العام للضفة الغربية.

أما بخصوص قوة العمل الحاصلين على مؤهلات جامعية فأعلى وأنهوا 13 سنة دراسية فأكثر (شكل 5)، فقد تجاوزت ربع (26.7%) قوة العمل على مستوى الضفة، وارتفعت عن ذلك في محافظة طولكرم وقلقيلية (33.4%) ورام الله والبيرة (32%) ونابلس وسلفيت (28.2%) والقدس (27.4%) أما باقي المحافظات فقد سجلت نسباً أقل من المستوى العام للضفة وهي الخليل وبيت لحم وأريحا وجنين وطوباس.

---

(1) نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.

(2) نفس المصدر، ص 82.

جدول (10) : التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة التعليمية في الضفة الغربية لعام 2004.

المحافظة	أمي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	بكالوريوس وأعلى	المجموع
	صفر	6-1	9-7	12-10	13 فأكثر	
جنين وطوباس	4	16.1	25.9	34	20.0	100
طولكرم وقلقيلية	3	12.9	21.5	29.2	33.4	100
نابلس وسلفيت	2.7	15.3	24.5	29.3	28.2	100
رام الله والبيرة	1.5	11.1	23.2	32.2	32	100
القدس	0.8	8.5	29	34.3	27.4	100
بيت لحم وأريحا	3.1	18.9	23.4	31.6	23	100
الخليل	4.2	17.3	27	28.2	23.3	100
الضفة	2.8	14.2	25.3	31.0	26.7	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، مسح القوى العاملة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 88.

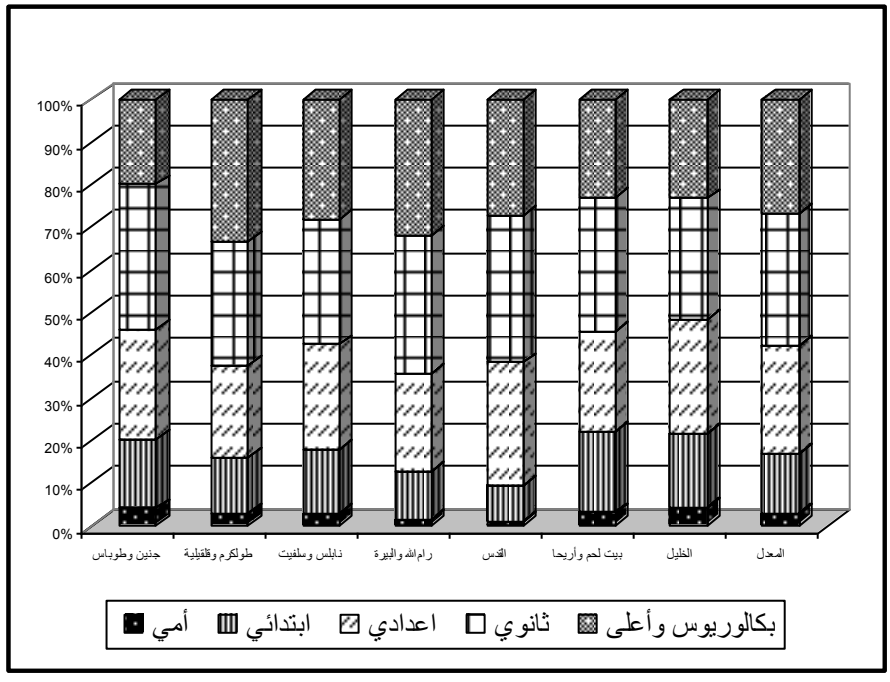

شكل (5) : التوزيع النسبى للعاملين حسب الحالة التعليمية فى الضفة الغربية عام 2004م.

نستنتج من التحليل السابق أن الهيكل التعليمي لقوة العمل في الضفة والتوزيع الجغرافي في محافظاتها يتوافق إلى حد كبير واحتياجات التنمية المطلوبة اقتصادياً واجتماعياً إذ تشير البيانات إلى أن حوالي 57.7% من القوى العاملة حاصلين على مؤهلات جامعية فأعلى وثانوية ممن انهوا سنوات دراسية أكثر من 10 سنوات إلى أكثر من 13سنة، ويعد هذا مستوى مرتفعاً في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيش بها الضفة الغربية، ومع ذلك لا نلحظ أثراً كبيراً لتلك النسب بشكل ملموس على تطوير وتنمية القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية) الاقتصادية ومرد ذلك إلى الظروف السياسة التي تمر بها المنطقة، وترافق ذلك مع الإجراءات الإسرائيلية وتمدد الاستيطان والإغلاق والجدار والطوق الأمني، مع عدم التقدم في المسار السياسي بشكل عام وفي الضفة بشكل خاص.

كما تشير البيانات إلى أن نسبة الأمية تتجه نحو الاختفاء من المجتمع الفلسطيني في الضفة، فهي لا تشكل سوى نسبة محدودة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهذا يعني إقبال السكان نحو التعليم والحصول على شهادات عليا وتحسين مستواهم التعليمي والذي يساهم على المدى البعيد في دفع التنمية ومستوياتها ويؤثر ذلك على خفض معدلات البطالة.

القوة العاملة حسب الحالة العملية :

يشير توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية ، إلى الطاقة الاستيعابية لاقتصاد الضفة الغربية، ومدى استغلال القوى العاملة المتاحة وقدرة الاقتصاد على إيجاد فرص عمل جديدة للداخلين الجدد على سوق العمل[1].

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (11) والخاص بتوزيع قوة العمل حسب الحالة العملية في محافظات الضفة لعام 2004، انظر شكل رقم (6) نجد أن أقل نسبة سجلت حسب الحالة التعليمية بين أصحاب العمل إذ بلغت (5%) فقط على مستوى الضفة ، وتفاوتت المحافظات فيما بينها ، إذ نجد محافظة رام الله – البيرة سجلت أعلى النسب فبلغت (7.4 %) يلي ذلك الخليل (6.8%)، ثم بيت لحم وأريحا (5.1%)، أما باقي المحافظات فقد سجلت نسبا أقل من المعدل العام للضفة، وهي طولكرم وقلقيلية ونابلس وسلفيت والقدس وأخيراً جنين وطوباس .

أما أعلى نسبة حسب الحالة العملية فكانت بين المستخدمين بأجر إذ بلغت نسبتهم(55.1%) على مستوى الضفة، وارتفعت في محافظة القدس إلى (73.7%) ومحافظة رام الله والبيرة (65.3%)، يلي ذلك بيت لحم وأريحا (54.8%) ثم نابلس وسلفيت (51.2%) والخليل (50.3%) وطولكرم وقلقيلية (47.2%) وأخيراً سجلت جنين وطوباس أدنى (42.8%) نسبة على مستوى الضفة الغربية.

---

(1) Fattah, Abdel N., 1972: "The Basic Features of Egyptian Leabour Force; I.N.P. Nemo, No. 1004, Cairo, P. 21.

أما الذين يعملون لحسابهم فقد بلغت نسبتهم 28.1% على مستوى الضفة ، وسجلت محافظة طولكرم وقلقيلية أعلى نسبة 34% يلي ذلك بيت لحم وأريحا (33.8%) ثم جنين و طوباس (33.4%) ونابلس وسلفيت (30.8%) والخليل (28.6%) وأخيراً سجلت محافظة رام الله والبيرة أدنى نسبة (20%) والقدس (19.1%).

أما بالنسبة للمستخدمين من أعضاء الأسرة غير المدفوع لهم الأجر فقد بلغت نسبتهم 11.8% على مستوى الضفة الغربية، وتتوزع النسب بين المحافظات بصورة متفاوتة فقد سجلت محافظة جنين وطوباس أعلى نسبة (19.4%)، في حين سجلت محافظة القدس أدنى نسبة (2.9%) على العموم فقد سجلت سبع محافظات نسباً أعلى من المستوى العام للضفة وهي طولكرم وقلقيلية ونابلس وسلفيت والخليل بالإضافة إلى محافظتي جنين وطوباس أما باقي المحافظات فقد سجلت أدنى من المتوسط العام للضفة وهي رام الله والبيرة وبيت لحم وأريحا والقدس،ويعود توزيع العاملين حسب الحالة العملية على هذا النمط، إلى الظروف السياسية السائدة بالضفة الغربية بالإضافة إلى هشاشة الهيكل الاقتصادي وضعف البيئة الاستثمارية، وعدم توفير الظروف الأمنية داخل الضفة والإجراءات الإسرائيلية التي تقف عقبة أمام إتاحة الفرص من أجل التوسع الاستثماري، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة أصحاب العمل والعاملين لحسابهم بالضفة الغربية.

جدول (11) : التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة العملية في الضفة الغربية عام 2004.

	جنين وطوباس	طولكرم وقلقيلية	نابلس وسلفيت	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم وأريحا	الخليل	المجموع

صاحب عمل	4.4	3.3	3.4	7.4	4.3	5.1	6.8	5
يعمل لحسابه	33.4	34	30.8	20	9.1	33.8	28.6	28.1
مستخدم بأجر	42.8	47.2	51.2	65.3	73.7	54.8	50.3	55.1
عضو أسرة يعمل بدون أجر	19.4	15.5	14.5	7.3	2.9	6.3	14.3	11.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

نفس المصدر، ص 89.

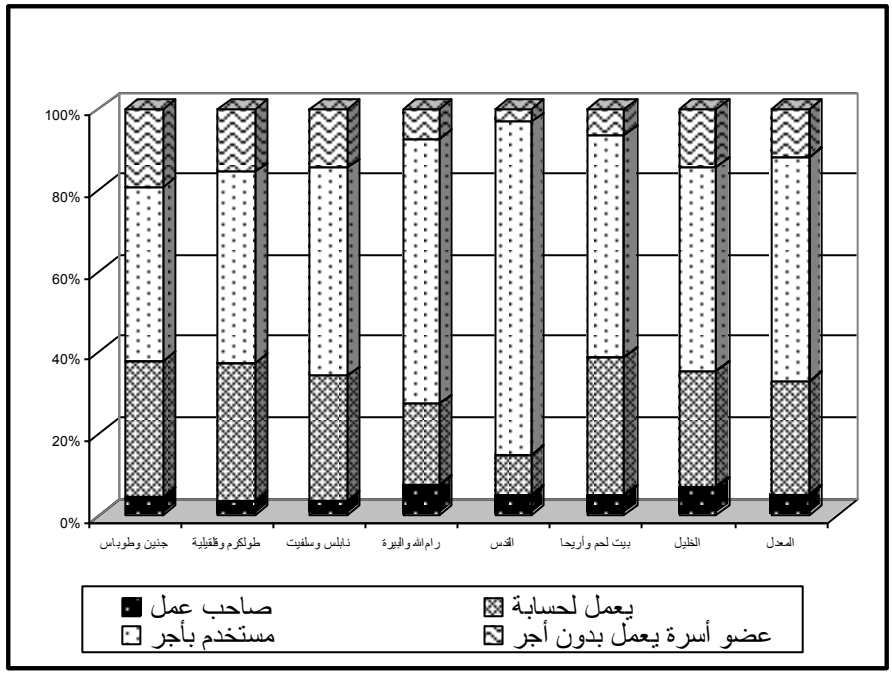

شكل (6) : التوزيع النسبى للعاملين حسب الحالة العملية فى الضفة الغربية عام 2004م.

العاملون داخل إسرائيل والمستوطنات اليهودية :

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (12) يتبين أن حجم العمالة من الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات اليهودية قد ارتفع من 14.7 ألف عامل في العام 1970 إلى 40.4 ألف عامل عام 1975 والى 47.5 ألف عامل عام 1985 والى 64.6 ألف عامل عام 1990 والى 95 ألف عامل عام 2000 إلا أن أعدادهم بدأ بالانخفاض منذ العام الثاني من انتفاضة الأقصى بمقدار النصف تقريبا سواء أكان ذلك على مستوى الحجم أو النسبة، إذ هبطت النسبة 22.45 % عام 2000 [1] إلى 11.6% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، إن دلالات ذلك تشير إلى تنامي

الاتجاه لدى إسرائيل نحو تقليص الاعتماد على العمالة الفلسطينية وحصرها في حدود ضيقة، دون الإضرار بالاقتصاد الإسرائيلي وحاجته إلى العاملة الفلسطينية والتي لا يمكن توفير بديل سريع لها بالاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية من آسيا وشرق أوروبا، بالإضافة إلى نقل

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، مصدر سابق ذكره، 67.

بعض الأنشطة الاقتصادية ضمن المشاريع المشتركة مع الأردن في العقبة والبحر الميت بالقرب من المناطق الحدودية تحت دواعي الأمن والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي حالت دون وصول بعض العاملين من الضفة الغربية إلى أماكن عملهم في إسرائيل نتيجة الإغلاقات المتكررة الجزئية والشاملة الداخلية والخارجية ،منذ آذار مارس عام 1999 وحتى عام 2004 مع بناء الجدار الفاصل وإصدار البطاقات الممغنطة وعدم المبيت والحواجز والتفتيش وتحديد سن الدخول، كل ذلك كان دافعا للأيدي العاملة الفلسطينية بالتوجه نحو البحث عن فرص عمل وأهمها الزراعة المحلية واستصلاح أراضيهم الزراعية والاهتمام بحدائق المنازل.[1]

جدول (12) : التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية من الضفة الغربية في الفترة من 1970 – 2004.

النشاط السنوات	الزراعة والصيد والجراح	التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية	البناء والتشييد	التجارة والفنادق والمطاعم والنقل	المجموع	العدد بالآلاف
1970	17.7	12.9	57.2	12.2	100	14.7
1975	10.9	18.6	55	15.5	100	40.4
1980	9.9	21	50.1	19	100	40.6
1985	8.4	18.2	53.4	20	100	47.5
1990	8.7	11.4	58.2	21.7	100	64.6
1995	6.6	15.4	46.6	31.4	100	62.5
2000	9.6	10.4	67.2	13.1	100	95
2004	7.5	16.7	41	34.4	100	48.2

الجدول من حساب الباحث اعتمادا على عدة مصادر :

- الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي : 1994، ص 809.
- اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل الأمانة العامة: تنمية القوى العاملة، في الوطن المحتل ، سلسلة الدراسات والأبحاث رقم (1)، 1985 ص 46 .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : 2005 مصدر سبق ذكره ص 70 .

---

(1) محمد خليفة (1996)، الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة، جامعة بيرزيت، برنامج دراسات التنمية، ص 14.

جدول (13) : التوزيع النسبي للعاملين من محافظات الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات عام 2004.

المحافظة أو المنطقة	جنين	طوباس	طولكرم	نابلس	قلقيلية	سلفيت	رام الله	أريحا	القدس	بيت لحم	الخليل	المجموع
العاملين في الضفة	94.2	91.9	94.3	96.1	95	90.2	94.5	80.8	64.4	90.4	91.1	88.4
العاملين في إسرائيل	5.8	8.1	5.7	3.9	5.0	9.8	5.5	19.2	35.6	9.6	9.8	11.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة عام 2004 رام الله فلسطين، بيانات غير منشورة .

ومن خلال توزيع العاملين في الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية حسب معطيات الجدول رقم (12) والشكل رقم (7) يظهر انخفاض نسبة العمالة بشكل ملفت للانتباه في الزراعة من 17.7 % عام 1970 إلى 8.4 % عام 1980 إلى 7.5% عام 2004 أما قطاع البناء والتشييد فقد استحوذ على أعلى نسبة (57.2%) عام 1997 ونحو 41% عام 2004 من العاملين في إسرائيل يلي ذلك التجارة والفنادق والمطاعم والنقل أي فرع الخدمات بنسبة 12.2% عام 1970 ونحو 34.4% عام 2004.

أما قطاع التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية فقد ارتفعت نسبة العاملين به بشكل محدود من 12.9% عام 1970 إلى 18.6 % عام 1975 إلى 18.2% عام 1985 ثم تراجعت إلى 11.4% عام 1990 ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى عام 1995 إلى 15.4 % ثم هبطت مرة أخرى عام 2000 إلى 10.4% وارتفعت إلى 16.7 % عام 2004.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي لا يظهر من أعدادهم أو نسبتهم فحسب وإنما يظهر، من خلال حاجة السوق الإسرائيلي لهم، وتركزهم في الأنشطة الخدماتية التي يعزف الإسرائيلي والأجنبي على حد سواء العمل بها، وهذا يتضح من خلال تركز العمالة في الأنشطة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية، وتعتمد على القوى الجسمانية، كما هو الحال في قطاع البناء والتشييد والخدمات

على العموم، يمكن القول بان توزيع العمالة في إسرائيل جاء لأسباب تتعلق بنظرية الإنتاج والتكاليف والأجور والأسعار، وخاصة في المشاريع التي تعتمد بشكل كبير على كثافة العمل ومقرون ذلك برخص الأجور قياسا بالأجور المدفوعة للعمالة الأجنبية من خارج فلسطين، أو بالمقارنة مع الأجور التي تدفع إلى نظيره الإسرائيلي في كافة القطاعات.[1]

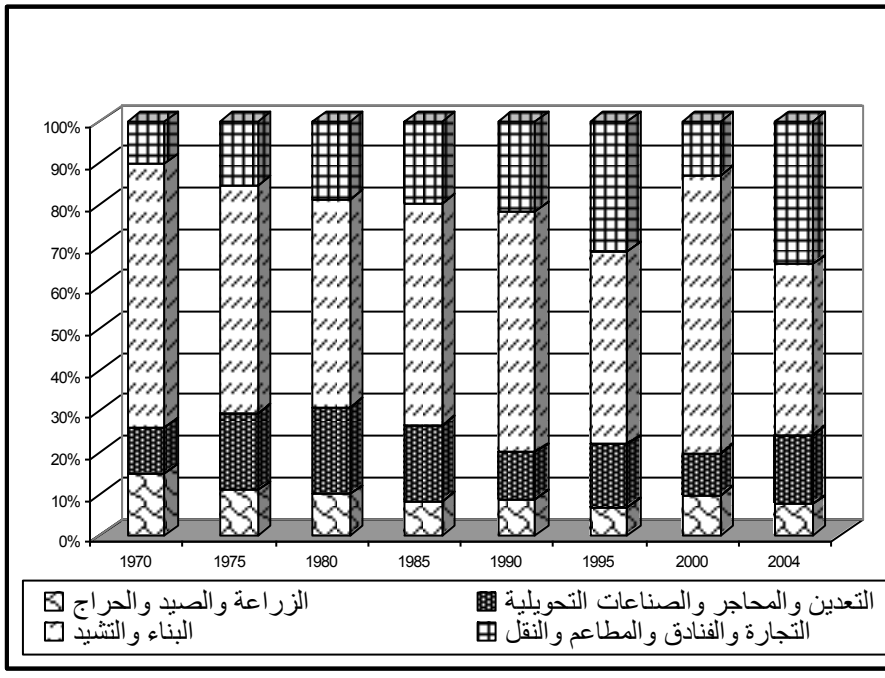

شكل (7) : التوزيع النسبى للعاملين فى الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية من الضفة الغربية خلال الفترة 1970–2004م.

أما من حيث توزيع العمالة من محافظات الضفة في إسرائيل لعام 2004 يظهر من الجدول رقم (13) أن أعلى نسبة للعمالة في إسرائيل كانت من محافظة القدس بنسبة (35.6%)، ثم من أريحا (19.2%) ثم سلفيت (9.8%) والخليل (9.8%) وبيت لحم 9.6% وطوباس (8.1%) وطولكرم (7.5%) ورام الله (5.5%) ثم جنين (5.2%) وسجلت محافظة نابلس أدنى نسبة (3.9%) على مستوى محافظات الضفة من حيث العاملين داخل إسرائيل والمستوطنات اليهودية.

---

(1) نفس المرجع، ص 159-161.

البطالة :

بلغ معدل البطالة في العام 1995 في الضفة الغربية 14% ثم ارتفع بشكل حاد إلى 22.9% عام 2004، ويرجع ذلك إلى الإغلاقات المتكررة والطوق الأمني، والجدار والبطاقات الممغنطة وتصاريح العمل ونقاط وإجراءات التفتيش ومنع العمال غير المتزوجين من الدخول إلى إسرائيل والوصول إلى أماكن عملهم الأمر الذي جعل نسبة كبيرة تبحث عن عمل داخل الضفة، وقد ساعد ذلك على تنامي ظاهرة التشغيل الذاتي في سوق العمل الفلسطيني في المصانع الصغيرة والورش ومشاريع القطاع الخاص، وعدم قدرتها على استيعاب الأيدي العاملة التي يلفظها سوق العمل الإسرائيلي على الرغم من أن معظمها اقتصر العمل بها على أصحابها.[1]

وفي ضوء ذلك أصبحت البطالة تشكل التحدي الأكبر للسلطة الفلسطينية والحكومات المتعاقبة ، خاصة بين صفوف الشباب في الفئة العمرية 15–34 سنة الذين يمثلون أكثر من ثلث (33.4%) السكان بالضفة عام 2004، وقد تفاقمت هذه الأزمة نظراً للأداء الاقتصادي المتراجع وعدم العمل على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي وتزايد المصاعب الخارجية والداخلية وهبوط مستوى الثقة في إدارة أموال الدعم لتطوير البرامج التنموية، الأمر الذي أثر سلبا على المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء ، وأضعف مقدرتها على فتح فرص عمل جديدة قادرة على تخفيف حدة البطالة، ناهيك عن الفاسد الإداري في أنظمة التشغيل القائمة على الوساطة والمحسوبية والوظائف الوهمية واحتلال وظائف متعددة في آن واحد ، الأمر الذي قاد إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وفي ظل هذه الظروف أصبح هناك جيش من العاطلين عن العمل وهو ما يتطلب خطة عاجلة وشاملة من أجل استيعابهم في مشاريع إنتاجية.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (14) والشكل رقم (8) يتبين ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الذكور (24.3%) عن الإناث (16.6%) وإن كانت تتفاوت في الفئات العمرية، إذ ارتفعت إلى 35% بين صفوف الذكور في الفئة العمرية من 15–24 سنة ونحو 36.9% بين الإناث ، ثم في الفئة العمرية 25–34 سنة التي بلغت 22.3% وتوزعت بين الذكور 23.6% والإناث 17.3%، ثم بلغت نحو 18.2% في الفئة العمرية 35–44 سنة وتوزعت بنسبة 20.2% بين الذكور ونحو 10.2% بين الإناث، أما في الفئة العمرية 45–54 سنة فبلغت 16.7% وتوزعت

---

(1) الأمم المتحدة (1997)، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير ربع سنوي 6 إبريل 1997، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، غزة، ص 8 .

بين صفوف الذكور بنسبة 19.5% ونحو 4.2% بين الإناث، أما في الفئة العمرية 55 سنة فأكثر فبلغت 10.5% وتوزعت بين الذكور بنسبة 12.6% والإناث 1% وهذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد في الضفة الغربية بصفة خاصة والاقتصاد الفلسطيني، بصفة عامة، على توفير فرص عمل جديدة سواء للداخلين إلى سوق العمل لأول مرة أو المتعطلين، لأسباب أخرى، وتبدو الصورة أكثر وضوحاً.

جدول (14) : التوزيع النسبي للبطالة حسب العمر والجنس
في الضفة الغربية عام 2004.

العمر والجنس	14–10	15–24	25–34	35–44	45–54	55 فأكثر	المجموع
ذكور	11.5	35	23.6	20.2	19.5	12.6	24.3
إناث	1.6	36.9	17.3	10.2	4.2	1.0	16.6

المجموع	9.9	35.3	22.3	18.2	16.7	10.5	22.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، التقرير السنوي مصدر سابق ذكره ص 52.

جدول (15) : التوزيع النسبي للبطالة حسب الجنس والمحافظة بالضفة الغربية عام 2004.

العمر والجنس	جنين	طولكرم وقلقيلية	نابلس وسلفيت	رام الله والبيرة	القدس	بيت لحم وأريحا	الخليل	المجموع
ذكور	29.8	23.6	20.5	20.7	24.1	21.0	27.8	24.3
إناث	20.2	18.2	20.2	16.2	13.7	8.2	13	16.6
المجموع	27.6	22.3	20.5	19.8	22.8	19.3	25.3	22.9

المصدر: نفس المصدر ص57.

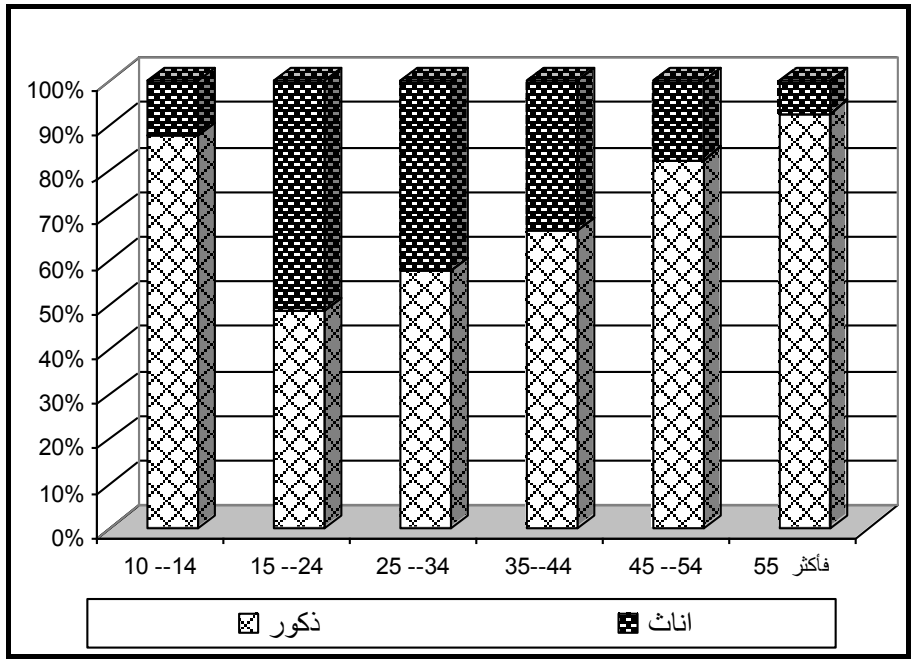

شكل (8) : التوزيع النسبى للبطالة حسب العمر والجنس فى الضفة الغربية عام 2004م.

ومن خلال تحليل التوزيع الجغرافي لمعدلات البطالة على مستوى المحافظة في الجدول رقم (15) والشكل رقم (9) إذ نجد أن أعلى نسبة للبطالة في الضفة الغربية سجلت في محافظة جنين وطوباس (27.6%) وارتفعت بين الذكور (29.8%) بشكل أكبر من الإناث (20.2%) ثم في محافظة الخليل (25.3%) إذ بلغت بين الذكور 27.8% والإناث 13% ثم القدس (22.8%) وتوزعت بين الذكور بنسبة (24.1%) والإناث (19.3%) ، ثم طولكرم وقلقيلية (22.3%) و توزعت بنسبة (23.6%) بين الذكور ونحو (18.2%) بين الإناث ، ثم نابلس وسلفيت بنسبة (20.5%)، وتوزعت بين الذكور بنسبة (20.5%) والإناث (20.2%)، ورام الله والبيرة بنسبة (19.8%) وتوزعت بنسبة (20.7%) بين الذكور ونحو (16.2%) بين الإناث ، وأخيراً محافظة بيت لحم وأريحا بنسبة (19.3%) وتوزعت بنسبة (21%) بين الذكور ونحو (8.2%) بين الإناث.

على العموم، يمكن القول، إن التدهور الحاصل في سوق العمل بالضفة الغربية عامة وداخل المحافظات خاصة في القطاعات الإنتاجية، الزراعية والصناعية، مرده إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي والإجراءات التي فرضتها سلطات الاحتلال، والتي سبق الحديث عنها، و الذي رافق هبوط مستوى الدعم المالي من الدول الأوروبية والعربية على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى تحويل نسبة كبيرة من القوة العاملة للعمل بصورة مؤقتة وإلى فترات محدودة والتحق الكثير منهم بالعاطلين عن العمل، وأصبحت البطالة تشكل عائقاً حقيقياً تقف أمام أي تطوير ملموس في معدلات التنمية الإنسانية وتحقيق العدالة والإنصاف والمساواة في المنطقة، ورافق ذلك بأن الوضع الحالي يتسم بعدم اليقين الاقتصادي والجمود السياسي مما أضعف الحاجز الاستثماري لدى الكثير من المستثمرين المحليين والأجانب والعرب في المنطقة.

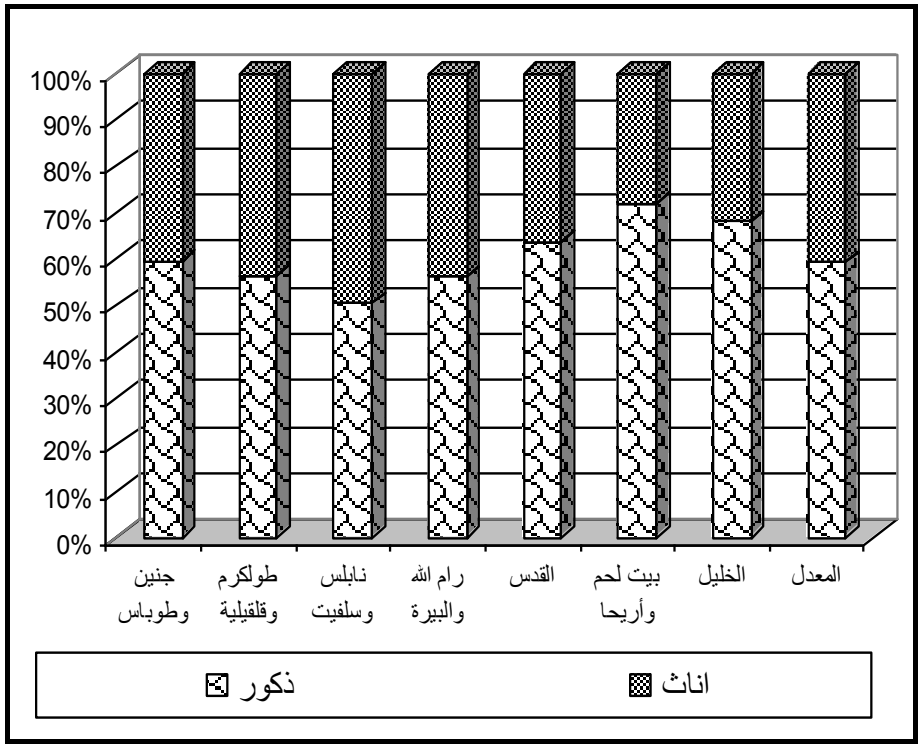

شكل (9) : التوزيع النسبى للبطالة حسب الجنس
فى محافظات الضفة الغربية عام 2004م.

الأفراد خارج القوى العاملة :

ارتفع عدد الأفراد الذين هم خارج القوى العاملة من 525 ألف فرد في العام 1995 إلى 602 ألف فرد في العام 2000 وإلى 734 ألف فرد في العام 2004[1] بمعدل ارتفاع سنوي 4.4%، ويتوزعون بواقع 31.3% بين الذكور مقابل 8.4% بين الإناث[2].

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (16) والشكل رقم (10) إلى أن نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر ممن هم خارج القوى العاملة بسبب كبر السن أو المرض ارتفعت من 7.9% عام 1997 إلى 12.9% عام 2004 وتفاوتت بين المحافظات ، لذا يمكن تحديد فئتين على النحو التالي :

- **الفئة الأولى :** وتضم المحافظات التي ارتفع بها الأفراد خارج قوة العمل بسبب كبر السن والمرض عن المتوسط العام للضفة الغربية وتتمثل في جنين والقدس و طوباس ورام الله والبيرة.
- **الفئة الثانية :** وتشمل باقي المحافظات التي سجلت نسباً أقل من المتوسط العام للضفة وهي الخليل، ونابلس وسلفيت، وبيت لحم وأريحا وطولكرم وقلقيلية.

كما شكلت نسبة الأفراد خارج قوة العمل بسبب أعمال المنزل والواجبات البيتية نحو 49.4% في العام 2004 بدلاً من 61.9% في العام 1997 ويرجع هذا الهبوط بالضرورة إلى ارتفاع معدلات التعليم العالي إذ ارتفعت عن المعدل في الخليل بيت لحم وأريحا والقدس ونابلس وسلفيت في حين هبطت عن ذلك في محافظات جنين وطوباس وطولكرم وقلقيلية ورام الله والبيرة.

أما بالنسبة للأفراد ممن هم خارج قوة العمل بسبب الدراسة ، فقد ارتفعت النسبة من 23.3% في العام 1997 إلى 31.5% في عام 2004 في الضفة الغربية ، وارتفعت النسبة عن المعدل العام للضفة في محافظات الخليل (35%) وطولكرم وقلقيلية (34.8%)، ونابلس وسلفيت (33.3%)، في حين هبطت النسبة عن المتوسط في جنين وطوباس ورام الله والبيرة، وبيت لحم، وأريحا كما انخفضت بشكل حاد في محافظة القدس (25.5%) (شكل 10).

أما بالنسبة للأفراد خارج القوى العاملة لأسباب أخرى فقد هبطت النسبة بشكل طفيف من 6.9% عام 1997 إلى 6.5% عام 2004، وتراجعت نسبتها بشكل كبير في محافظات بيت لحم وأريحا ورام الله والبيرة، وبشكل طفيف في الخليل والقدس، في حين ارتفعت في محافظات جنين وطوباس من 8% عام 1997 إلى 8.8% في عام 2004، ومن 7.5% عام 1997 إلى 8.6% عام 2004 في طولكرم وقلقيلية، على العموم ، تضم هذه الفئة الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وكذلك الزاهدون في العمل، نظراً للأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في المنطقة.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : 2005 ، مصدر سابق ذكره ، ص 49 .

(2) نفس المصدر : ص 25.

ل 16

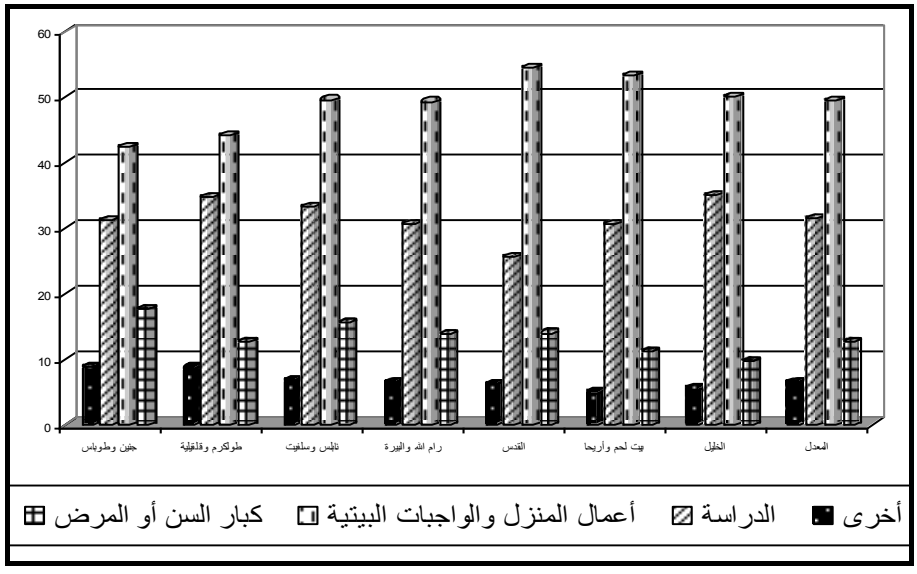

شكل (10) : التوزيع النسبى للأفراد 15 سنة فأكثر خارج القوى العاملة حسب سبب البقاء فى محافظات الضفة الغربية عام 2004م.

أما على صعيد التوزيع النسبي للأفراد خارج القوى العاملة حسب العمر والجنس في الضفة الغربية عام 2004، فإن بيانات الجدول رقم (17) تشير إلى أن نسبة الذكور خارج قوة العمل بسبب كبر السن أو المرض بلغت 28.8% والأعمال المنزلية 0.6% في حين ارتفعت بشكل كبير لأسباب الدراسة إذ بلغت 51.3% ، أما الأسباب الأخرى فقد بلغت 19.3%، ومن الملاحظ أن نسبة الذكور ممن هم خارج قوة العمل بسبب كبر السن أو المرض بدأت بنسبة محددة (1.7%) في الفئة العمرية 15 – 24، ثم ارتفعت إلى 15.5% في الفئة 25–34، وإلى أكثر من نصف الذكور خارج القوى العاملة في الفئة 35–44 وإلى 75.5% في الفئة 45–54، وتجاوزت 95.7% في الفئة 55 فأكثر.

أما بالنسبة للدراسة فنجد أن نسبة الأفراد خارج القوى العاملة مرتفعة في الفئة العمرية 15–24 إذ بلغت 83.6% في حين هبطت إلى 14.2% في الفئة 25–34 سنة وهذا يرجع بالضرورة إلى التواصل في المراحل التعليمية من المرحلة الأساسية إلى الثانوية ثم إلى الجامعة، وتختلف الصورة تماماً بين الإناث، إذ بلغت نسبتهن 6.4% بسبب كبر السن والمرض وأكثر من 67.8% بسبب أعمال المنزل ونحو 23.9% لأسباب الدراسة، ونسبة محدودة لأسباب أخرى بلغت 1.9% فقط، أما على صعيد الفئات العمرية للإناث، فنجد أن نسبتهن لم تتجاوز 0.3% في الفئة العمرية 15–24 بسبب كبر السن أو المرض، ثم بلغت 0.6% في الفئة العمرية 25–34 سنة، وبلغت نحو 0.8% في الفئة 35–44 ،ثم 4.1% في الفئة العمرية 45–54، أما في الفئة 55 فأكثر 38.5% أما بخصوص نسبة الإناث خارج القوى العاملة لأسباب تعود إلى العمل البيتي والمنزل فقد بلغت 35% في الفئة العمرية 15–24 سنة، وارتفعت بشكل كبير في الفئات العمرية الممتدة من 25–34، 35 –44، 45 –54، حيث تجاوزت النسب 93.9%، 97.2%، 93.9% على التوالي، وهذا راجع بالضرورة إلى العادات والتقاليد الاجتماعية

في المجتمع الفلسطيني الذي يرى أن عمل المرأة هو في الأساس المنزل. أما بالنسبة للإناث خارج قوة العمل بسبب الدراسة فترتفع في الفئة 15–24 إلى أكثر من 63.6% في حين هبطت إلى 3.7% في الفئة 25–34 وإلى أقل من 1% في الفئة 35 سنة فأكثر.

جدول (17) : التوزيع النسبي للأفراد خارج القوى العاملة حسب العمر والجنس وسبب البقاء في الضفة الغربية عام 2004.

العمر / السبب والجنس	24–15	34–25	44–35	54–45	55 فأكثر	المجموع
كبر السن /المرض	0.8	2.7	5.9	15.7	58.6	12.6
أعمال المنزل	21.8	80.6	88.5	78.9	39.3	49.4
الدراسة	70.6	5.2	0.8	–	–	31.5
أخرى	6.8	11.5	4.8	5.4	2.1	6.5
المجموع	100	100	100	100	100	100
ذكور						
كبر السن / المرض	1.7	15.5	55.8	75.5	95.7	28.8
أعمال المنزل	0.3	1.1	3.0	1.7	0.6	0.6
الدراسة	83.6	14.2	0.7	–	–	51.3
أخرى	14.4	69.2	40.5	22.8	3.7	19.3
المجموع	100	100	100	100	100	100
الإناث						
كبر السن	0.3	0.6	0.8	4.1	38.5	6.4
أعمال المنزل	35	93.9	97.2	93.9	60	67.8
الدراسة	62.6	3.7	0.8	–	–	23.9
أخري	2.1	1.8	1.2	2.0	1.5	1.9
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني (2005)، مسح القوى العاملة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره ص 108.

الاتجاهات المستقبلية للقوى العاملة :

يوضح الجدول رقم (18) التقديرات المستقبلية لحجم السكان في الضفة الغربية حتى عام 2015 (شكل 11)، إذ يتبين أن حجم السكان سوف يزداد حتى العام 2010 ليصل إلى أكثر من 3.02 مليون نسمة، وأكثر من 3.5 مليون نسمة عام 2015 وبناءاً على ذلك، فإن حجم القوى البشرية سوف يشكل 55.6%، أما بالنسبة للقوى العاملة التي من المتوقع أن تصل إلى 735.3 ألف فرد حتى عام 2010 وأكثر من 854 ألف فرد، حتى عام 2015 تشكل 44.1% من جملة القوى البشرية، ونحو 27.5% من جملة السكان لنفس العام.

جدول (18) : التقديرات المستقبلية لحجم السكان والقوى البشرية
في الضفة الغربية خلال الفترة من 2005-2015.

السنوات	حجم السكان	القوى البشرية (بالألف)	القوى العاملة (بالألف)
2005	2372216	1.385	610.0
2006	2444478	1.425	718.0
2007	2517047	1.504	66.9
2008	2589963	1.581	680.9
2009	2663257	1.627	734.90
2010	2736899	1.666	735.3
2011	2810843	1.745	769.2
2012	2885045	1.776	786.5
2013	2959651	1.840	808.4
2014	3034836	1.872	823.7
2015	3110489	1.937	854.0

الجدول من حساب الباحث اعتماداً على بيانات :

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005 ، كتاب فلسطين الإحصائي مصدر سبق ذكره، ص 236 .

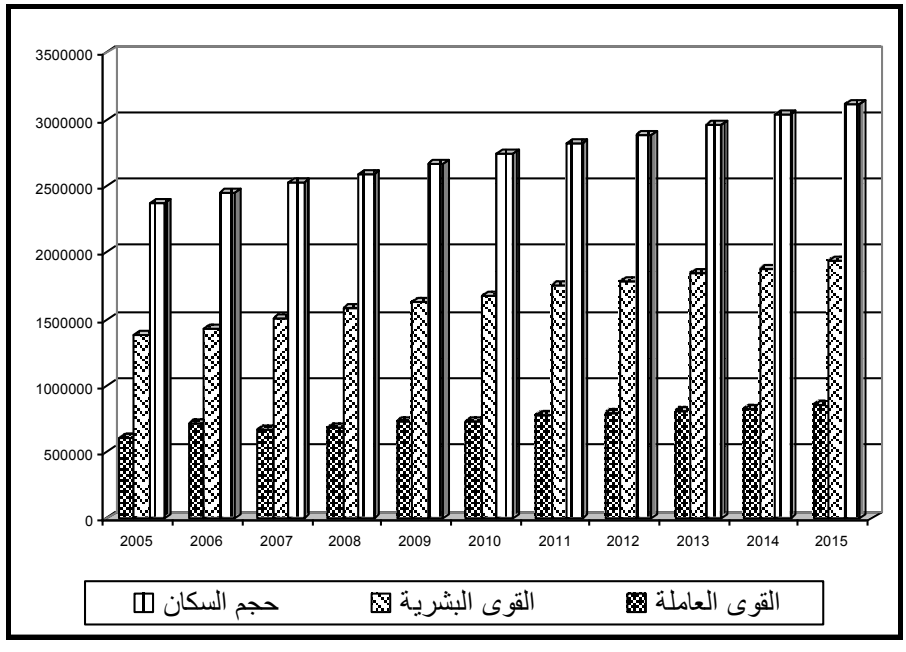

شكل (11) : التقديرات المستقبلية لحجم السكان والقوى البشرية
فى الضفة الغربية خلال الفترة 2005–2015م

على افتراض استمرار هذه النسب حتى عام 2010، 2015، مع الأخذ بعين الاعتبار تثبيت العوامل الأخرى، خاصة وأن الظروف التي تعيشها الضفة الغربية من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، لها تأثير كبير على تعديل تلك النسب، وعلى وجه الخصوص معدلات البطالة التي صعدت إلى معدلات كبيرة بسبب ظروف الإغلاق والحواجز والجدار وانتفاضة الأقصى (2000/2/28) والإجراءات الاقتصادية الاحتلالية والدعم المحدود من الدول المانحة والمرتبطة بالظروف السياسية ومدى تقدم العملية السليمة في المنطقة وفي إطار ذلك يفترض ثبات تلك النسب، والتي من خلالها يمكن تقدير حجم القوى العاملة المشاركة حتى عام 2010 كما هو وارد بالجدول (19) والتي تصل إلى 44.1 % وأن نسبة العمالة التامة إلى مجموع القوى العاملة تشكل 82.5% والعمالة المحدودة 7.8% والبطالة 9.7% وهذا يعني أن سوق العمل بالضفة الغربية حتى العام 2010 سيكون به أكثر من 735.3 ألف شخص منهم 607 ألف شخص عمالة تامة، وأكثر من 66.6 ألف عمالة محدودة أو جزئية، ونحو 71 ألف بطالة، وفي عام 2015 سيكون هناك 854 ألف فرد من القوى العاملة منهم 705.4 ألف فرد ضمن العمالة التامة وأكثر من 66.6 ألف فرد ضمن العمالة المحدودة، ونحو 82 ألف ضمن البطالة (شكل 12)، ومن اجل تخفيض حجم البطالة الحالية يتطلب من سوق العمل الفلسطينية في الضفة والقطاع توفير ما مجموعة 71 ألف فرصة عمل وتحسين 57.3 ألف فرصة عمل حتى عام 2010 بالإضافة إلى الأيدي العاملة التي يستغني عنها سوق العمل في إسرائيل حتى عام 2015 كما يتطلب توفير 82 فرصة عمل بالإضافة إلى تحسين ظروف العمل للقوى العاملة التي تعمل بصورة محدودة أو جزئية والتي تقدر بحوالي 66.6 ألف فرصة عمل، وفي ضوء الزيادة السكانية ، وثبات نسب القوى البشرية والقوى العاملة، يستوجب من الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية في الفترة من 2005 –2010 أن يوفر، ما متوسطه 13 ألف فرصة عمل سنوياً، ومن هنا فإن عدد الفرص الواجب توفيرها حتى عام 2010 حوالي 734.9 ألف فرصة عمل، وحتى العام 2015 حوالي 854 ألف فرصة عمل، هذا بالطبع مع ثبات العوامل الأخرى، وخاصة نسبة البطالة، ومعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة هذا بالإضافة إلى توفير فرص عمل للداخلين الجدد للقوى العاملة مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عاملين، يتطلب ظروف عملهم السيئ، ويعملون عدد ساعات أقل من المعتاد (أقل من 32 ساعة أسبوعياً) وهؤلاء بحاجة إلى تحسين ظروف عملهم، وبالتالي على الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية خاصةً

وفلسطين عامة، توفير فرص عمل لتحسين ظروف هؤلاء بمقدار 12 ألف فرصة عمل سنوياً حتى عام 2010 وحوالي 13 ألف فرصة عمل حتى عام 2015.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري العمل على خفض نسبة البطالة في الضفة الغربية، والتي ذكر سابقاً بأنها مرتفعة جداً (22.9%) ومع افتراض خفض النسبة 2% سنوياً لتصبح نسبة البطالة 9.7% مع نهاية عام 2015، فإن على الاقتصاد في الضفة أن يوفر سنوياً 13 ألف فرصة عمل، باستثناء فرص العمل الناجمة عن الزيادة السكانية، بواقع 10 آلاف سنوياً إضافة إلى العمل على معالجة مشكلة انخفاض معدلات المشاركة للإناث في القوى العاملة، وبالتالي إذا أخذ بعين الاعتبار زيادة معدل مشاركتهن بمقدار 2% سنوياً خلال السنوات الخمسة عشر القادمة، فعلى الاقتصاد في الضفة أن يوفر سنوياً ما متوسطه 12 ألف فرصة عمل حتى عام 2015.

جدول (19) : التقديرات المستقبلية لمركبات القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة من 2005-2010 (العدد بالآلاف).

السنوات	عمالة تامة	عمالة محدودة	البطالة	المجموع
2005	503.9	47.6	58.5	610
2006	593.1	56.0	68.9	718
2007	547.6	51.7	63.6	662.9
2008	562.5	53.1	65.3	680.9
2009	592.2	55.9	85.8	734.9
2010	607.0	57.3	71.0	735.3
2011	623.0	59.0	87.2	769.2
2012	640.0	60.4	86.1	786.5
2013	661.3	62.0	85.1	808.4
2014	676.1	63.5	84.1	823.7

الجدول من حساب الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المصدر السابق ص 236.

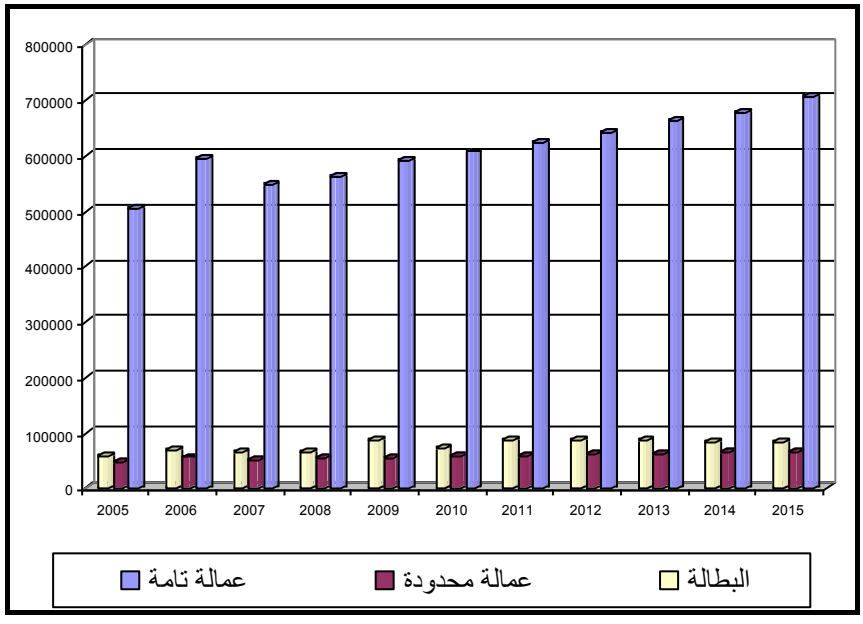

شكل (12) : التقديرات المستقبلية لمركبات القوى العاملة فى الضفة الغربية خلال الفترة 2005-2015م

النتائج :

- تشير الدراسة إلى حدوث تغييرات جوهرية في توزيع القوى العاملة في محافظات الضفة الغربية، انعكاسا إلى ما حدث من تغييرات في الأهمية النسبية لقطاعات النشاط الاقتصادي، والظروف السياسية وانتفاضة الأقصى عام 2000 كما يتوافق التوزيع المكاني لقوة العمل بالمحافظات مع التوزيع السكاني فأكثر المحافظات احتواء بالسكان أكثرها احتواء بقوة العمل.

- ويتميز التوزيع القطاعي لقوة العمل بالتركز الشديد في قطاع الخدمات والنقل وكذلك التركز الشديد في المحافظات الكبرى مثل نابلس والقدس ورام الله والتي تضم اكبر المراكز الحضرية بالضفة، التي اتسمت بارتفاع درجة الهيمنة الوظيفية، نتيجة تركز الاستثمارات التنموية فيها على الرغم محدوديتها، وإهمال ذلك بالنسبة للمحافظات الريفية كما هو الحال في جنين وطولكرم وسلفيت وطوباس والخليل و أريحا.
- كما تبين من الدراسة أن الفجوة بين معدلات المشاركة الخام والفعلية لقوة العمل الاقتصادي حسب الجنس كبيرة، وأن الفرق بين مشاركة الذكور والإناث في المحافظات الحضرية والريفية كبيرة هي الأخرى، وان التباين في معدلات المشاركة حسب النوع أقوى من التباين حسب مكان الإقامة.

  كما أظهرت دراسة الحالة العملية لقوة العمل في المحافظات محدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصاد تلك المحافظات وعدم قدرتها على توفير فرص عمل كاملة أو جديدة للداخلين الجدد إلى سوق العمل أو العاملين الذين استغنى عنهم سوق العمل الإسرائيلي.
- وتدل الشواهد ضمن هذه الدراسة إلى تدني نصيب القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية) وضعف قدرتها على استيعاب قوة العمل في مقابل ارتفاع نصيب القطاعات الخدماتية فواضح أن هناك ثمة علاقة ارتباط بين درجة تركز القوى العاملة في القطاعات وبين المستوى الاقتصادي، في الضفة فازدياد الأهمية بالنسبة للعمالة بقطاع الخدمات غير الإنتاجية على حساب القطاعات الإنتاجية هو راجع بالضرورة إلى انعدام فرص العمل، مما يؤدي إلى خروج جانب من القوة العاملة إلى القطاع المتاح به فرص العمل وهو قطاع الخدمات، إذ لا وجود لمثل هذه الفرصة في القطاع الصناعي.

  كما تظهر الدراسة مدى التشوه وعدم التوازن في أسواق العمل الفلسطينية الناجمة عن سياسية المحتل الهادفة إلى إضعاف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.
- كذلك تبين الدراسة تأثير الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال من الإغلاقات المتكررة وبناء الجدار العازل والطوق الأمني وعدم التحرك بين المحافظات داخليا وفرض التجوال الجزئي والشامل والتصاريح التي أثرت في تفاقم مشكلة البطالة.
- كما تبين ارتفاع نسبة السكان دون 15 سنة ،وهذا يشير إلى انخفاض في معدلات المساهمة في القوى العاملة وبالتالي صغر حجم القوى العاملة بالنسبة للسكان ، الأمر الذي يعنى ثقل العبء الاقتصادي الواقع على القوة العاملة من اجل إعالتهم.

  ومن سياق التحليل لهذه الدراسة تبين مدى تعاظم تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وأصبح سوق العمل الفلسطيني رهينة للتقلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية في إسرائيل وانعكاس ذلك على البيئة المهنية للأيدي العاملة.
- كما تظهر الدراسة تدني نسبة أصحاب العمل الناجم عن تقليص الكثير من الشركات أنشطتها بسبب حالة الركود الاقتصادي وانعكاسه على انخفاض نسبة العاملين بأجر وفي المقابل ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم.

- كذلك تبين الدراسة مدى الاعتماد على سوق العمل الخارجي في خلق فرص عمل جديدة، نتيجة لضعف في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، عامة، وبالضفة الغربية، خاصة، بسبب عدم القدرة في الاعتماد على الذات في إيجاد فرص عمل محلية وهشاشة الاقتصاد أمام أي تغيير خارجي التي تنعكس سلباً على الأيدي العاملة وعدم مرونة سوق العمل بالضفة على استيعاب التحولات السياسية والاقتصادية الجارية في المنطقة.
- تكشف الدراسة أيضاً أن الطلب الإسرائيلي على القوى العاملة يتسم بالطلب المؤقت وغير المستقر، وقد أدى ذلك إلى خلق تشوهات في بنية وهيكلية القوى العاملة التي يتشكل جزء كبير منها وفق الطلب الاقتصادي الإسرائيلي عليها.
- كما يتبين أن قوة العمل من الناحية الكمية متوفرة بالضفة الغربية نتيجة ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان، أما من الناحية النوعية فهي محدودة ، وتحتاج الضفة الغربية لتوفيرها إلى تأهيل ورفع مستوى القوى العاملة لزيادة إنتاجيتها وفق خطط وبرامج التنمية الشاملة.
- تبين الدراسة ارتفاع العمالة المحدودة من 6.2% عام 2000 إلى 8.3% عام 2004، والإعداد المطلقة ارتفعت من 30 ألف فرد عام 2000 إلى 45 ألف فرد عام 2004، وهذا الارتفاع يعكس مدى التدهور الحاصل في توفير فرص العمل والتشغيل في الضفة.
- بينت الدراسة زيادة مساهمة الأطفال في القوى العاملة خلال انتفاضة الأقصى من 0.8% عام 2002 إلى 1.4% عام 2004 ، وهذا يرجع إلى الوضع الاقتصادي المتردي خلال الانتفاضة مما أجبر العديد من الأطفال على ترك المدارس والعمل في مهن بسيطة جداً مثل باعة متجولين وما شابه.
- وتكشف الدراسة أيضا الفشل في مدى السياسيات التنموية التي اتبعتها السلطة ومشاريع خلق فرص العمل الجديدة من اجل امتصاص فائض العمل، من ناحية، والعاملين الذين لم تتوفر أمامهم فرص العمل داخل وخارج الضفة.
- كما أوضحت الدراسة أن نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل بالضفة متدنية بالنسبة للمناطق الأخرى في العالم فهي لم تتجاوز 12.4 % في عام 2004.
- وتظهر الدراسة تذبذب مستويات البطالة صعوداً وهبوطاً تبعاً للسياسات والممارسات الإسرائيلية في معظمها حيث كلما قامت إسرائيل بإغلاق المعابر والجسور وإقامة الحواجز وتقييد حركة المواطنين وفرض التجوال ومنع الاستيراد والتصدير وارتفاع معدلات البطالة حيث أظهرت الدراسة ارتفاع مستوياتها في المحافظات خلال الفترة التي شملتها الدراسة 2000–2004، وأصبحت بطالة الشباب من أبرز التحديات في المجتمع الفلسطيني التي تواجه الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، نظراً لأن البطالة في مقتبل الحياة العملية والتعليمية لهؤلاء الشباب تلحق بهم ضرراً كبيراً يدفع بهم إلى الانهيار في النسق والمنظومة القيمية للمجتمع.

التوصيات :

بناء على ما تقدم يمكن تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في رفع فعالية الثروة البشرية في الضفة الغربية بشكل اكبر في عملية التنمية الشاملة والتحرر من التبعية لسوق العمل الإسرائيلي مع تحقيق التوزيع العادل للقوى العاملة بشكل يتوافق مع التنمية المستقبلية وهذا يحتاج إلى :

- ربط سياسات التخطيط الإنمائي مع سياسات تخطيط القوة العاملة على المستوى الإقليمي والقومي، بما في ذلك سياسات التعليم وإعادة هيكلية المدخلات والمخرجات لنظم التعليم العالي مع الإعداد والتدريب بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات السوق والقطاعات.
- ضرورة خلق فرص عمل عاجلة للأعداد المتوقع أن تدخل سوق العمل في المستقبل القريب والقضاء على الازدواج الوظيفي.
- التخطيط من اجل استيعاب القوى العاملة التي يستغني عنها سوق العمل الإسرائيلي من اجل إنهاء التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال والسيادة للأراضي الفلسطينية.
- تشجيع الاستثمارات وتسهيل دخول الأموال والحماية الجمركية والإعفاءات الضريبية وتوفير القروض الاستثمارية.
- إنشاء مكاتب تأهيل وتشغيل القوى العاملة على مستوى الضفة ومحافظاتها، لتقوم بتجميع المعلومات عن أوضاع العمل والعمال حتى يمكن تزويد المؤسسات بها والتي هي بحاجة إلى الأيدي العاملة.
- وضع سياسات وبرامج وخطط من شأنها تطوير سوق العمل الفلسطيني المحلي في داخل محافظات الضفة والأراضي الفلسطينية، وجعلها أكثر قدرة على خلق مزيد من فرص العمل والحد من معدلات البطالة المرتفعة.
- تطوير وتنمية القطاع السياحي، على الرغم من الظروف السياسية الراهنة في ظل الإخفاقات السياسية حتى يساهم بشكل مميز في توفير فرص التشغيل لذلك يجب النظر إلى هذا القطاع الهام بجعله قادرا على جذب الأيدي العاملة نظرا لأنه يشكل أحد أهم مصادر الجذب الاستثماري في محفظات القدس ورام الله وبيت لحم والقدس والخليل ونابلس.
- إصدار التشريعات العمالية والنقابية والحقوقية من أجل تصحيح أوضاع أسواق العمل والقضاء على الوظائف الوهمية والازدواج الوظيفي .
- زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية.
- العمل على إدارة برامج تأهيل العاطلين عن العمل حتى يمكن الاستفادة منهم وفق برامج تنمية وتقنية وتكنولوجية متطورة .
- حث الجامعات على ضرورة إعادة النظر في التخصصات التي تمنحها والمناهج التي تقوم بتدريسها بما يمكن من تخفيض حدة البطالة وهذا يتطلب أيضاً ربط السياسات التعليمية بالخطط التنموية الشاملة.

- تشجيع الاستثمار المحلي من خلال الادخارات المحلية، مع جلب الاستثمارات الخارجية، لذا يكون من الضروري الترويج المدروس بتوفير بيئة استثمارية في فلسطين من خلال السفارات والممثليات والجاليات الفلسطينية في الخارج ، لما له من زيادة حجم التدفقات الاستثمارية في خلق فرص عمل جديدة .
- تفعيل العلاقات التجارية الفلسطينية العربية وتبادل الخبرات والاستثمار والأيدي العاملة، من أجل تقليل الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي وذلك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر :

1. الأمم المتحدة، 1997، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير ربع سنوي (6) ابريل، 1997، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، غزة.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، تغيرات مؤشرات سوق العمل الفلسطيني، خلال انتفاضة الأقصى، رام الله، فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (4) رام الله، فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (6) رام الله فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000)، كتاب فلسطين الإحصائي 1999، رام الله، فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1999)، التعداد العام للسكان والمنشآت، بيانات غير منشورة، رام الله، فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004)، الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية 2003، رام الله، فلسطين.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003)، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، 2002، رام الله، فلسطين.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، الإسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، فلسطين في أرقام 2004، رام الله، فلسطين.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي ، 2001 رام الله، فلسطين
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2002)، التعداد العام للسكان والمنشآت، بيانات غير منشورة، رام الله، فلسطين.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2003)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (4) رام الله، فلسطين.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، التعداد العام لمنشآت الاقتصادية، 2004، رام الله، فلسطين.
15. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004)، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2003، رام الله، فلسطين.
16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي، 2001 رام الله، فلسطين.
17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005)، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة عام 2004، بيانات غير منشورة، رام الله، فلسطين.

19. مركز الإحصاء الفلسطيني (1994)، ديموغرافية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن، رقم (1)، رام الله، فلسطين.
20. الكتاب الإحصائي السنوي الإسرائيلي (1994)، القدس.
21. اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، الأمانة العامة، تنمية القوى العاملة، في الوطن المحتل، سلسلة الدراسات والأبحاث رقم (1) 1995.
22. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1997)، الأطلس الفني، الجزء الأول، محافظات غزة.

ثانيا : المراجع العربية والأجنبية :

1. أحمد على إسماعيل (1982)، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. ارثون سوفير (2001)، إسرائيل ديموغرافيا 2000، 2025، مخاطر واحتمالات ترجمة محمد حمزة غنم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين.
3. المتولي السيد احمد: 2002، البطالة في محافظة أسيوط دراسة جغرافية تحليلية، الجمعية الجغرافية المصرية، المجلة الجغرافية العربية العدد (40) الجزء الثاني.
4. حسين احمد يوسف، احمد رأفت عطية (2002)، التوزيع الجغرافي للسكان في شمال الضفة الغربية مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، المجلد (1-16).
5. عبد الرزاق فارس الفارس (1985)، تخطيط القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة الكويتية.
6. محمد خليفة (1998)، القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية الواقع والمستقبل، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين خلال الفترة 11-13 1998/5، المجلد الأول، وزارة العمل، رام الله، فلسطين.
7. نعيم الظاهر: جغرافية الوطن العربي: عمان الأردن، بدون تاريخ.
8. لؤي عبد الحافظ شبانه (1996)، واقع سوق العمل، الفلسطيني ومستويات الأجور، دائرة الإحصاء المركزية لفلسطينية، آذار، مارس.
9. Fattah Abdel N., 1972: "The Basic Features of Egyptian Leabour Force", I.N.P Nemo, No. 1004, Cairo.
10. Shryock, H.S. & Siegel, J.S, 1976: The Methods & Materials of Demography", Condensed Edition, Academic Press New York.
11. Todaro M.P., 1981: "Economic Development in The Third World", 2nd ed., London.

* * *